

المسلمون في فرنسا

بقلم: نزهة بنت عبد الرحمن اللباني
بأعنة مفرجة

نظرة تاريخية :

تبلغ مساحة فرنسا (٥٧٤,٠٢٦) كلم مربع، ويبلغ عدد سكانها (٥٥,٣٥٠,٠٠٠) نسمة في عام (١٩٩١م). وهي تنقسم إداريا إلى (٢٢) مقاطعة. وتوجد بها جالية إسلامية معظمها أصلا من سكان المستعمرات الفرنسية. ففي سنة (١٩٠٠م) كانت الامبراطورية الفرنسية تضم عدة مستعمرات إسلامية، أهمها الجزائر، ولم يكن عدد المسلمين بفرنسا حينذاك أكثر من (١,٠٠٠) نسمة فقط، ثم وصل تعدادهم سنة (١٩١٢م) إلى (٦,٠٠٠) نسمة. حاول الإسلام الاستيطان في فرنسا عبر العصور في أربع موجات، تلاشت الواحدة تلو الأخرى، ولم تترك في المجتمع الفرنسي إلا آثارا صغيرة لا تكاد تذكر.

أول هذه الموجات كانت من الأندلس سنة (٧١٦م) تحت إمارة الحر بن عبد الرحمن الثقفي الذي فتح أربونة NARBON سنة (٧١٩م)، وضم كل منطقة Septimanie-Languedoc- Roussillon إلى الأراضي الإسلامية الأندلسية. ولقد بقيت الآثار لأول مسجد بني في فرنسا في منطقة أربونة، كما يوجد بها علامات إسلامية، وبقايا خزفية. وتوسعت الأراضي الإسلامية إلى أن ضمت كركسونة ونيمش، بينما توقفت عند تلوز حيث استشهد السمع بن مالك

الحولائي. ثم توسع الفتح الإسلامي إلى أن ضم وادي الروم بفتح صخرة لويون « Lyon » ، ولم تتوقف هذه الحملة إلا في معركة بواتي سنة (٧٣٨م) حيث استشهد الأمير عبد الرحمن بن عبد الله الغافقي. وقد تلاشى هذا الوجود الإسلامي الأول نهائيا سنة (٧٥٩م) بسقوط أربونة في يدي النصارى، واضطر المسلمون إما إلى الهجرة أو الاندماج إلى أن اندثروا باستيعابهم في المحيط النصراني عبر السنين.

وكانت الموجة الثانية سنة (٧٩٣م) عندما أرسل هشام الأول الأمير عبد الملك ابن المغيث لفتح منطقة سبتيمايا من جديد. فحاصر أربونة، وكركسونة وتولوزة، وتلاشى هذه الوجود من جديد سنة (٨٤١م).

أما الموجة الثالثة فقد ابتدأت في الجنوب الشرقي في فرنسا عندما أسس الأندلسيون ميناء في « Camargue » على مصب نهر الرون ، التي توسعت إلى أن ضمت كل منطقة الألب البحرية والبروفانس، بل وصل وجودها إلى سويسرا ، وهكذا سيطرت إلى كل جبال الألب، وبعد مقاومة شديدة من كل القوى الأوربية ضد هذه الدولة الأندلسية سقطت نهائيا في يد النصارى سنة (٩٧٢م)، بعد أن عاشت أكثر من قرن، وبقي الوجود الإسلامي سنين طويلة بعد اندثار سلطته السياسية.

أما الهجرة الرابعة فكانت سنة (١٦١٠م) على شكل وصول لاجئين من المطرودين الأندلسيين المورسكيين الذين تدفقوا على الأراضي الفرنسية بعشرات الآلاف ، خاصة في منطقتي الباسك واللونكدوك روسيون، واستقر منهم عدد كبير في فرنسا واندمج في المجتمع الفرنسي عبر السنين ، ولم تبق إلا آثاره التي توزعت إلى مناطق أبعد من الحدود الإسبانية، كالبروفونس والنورماندي وغيرها.

وبعد ذلك بقي الوجود الإسلامي قائما في فرنسا على شكل مستبعبدين من بلاد المغرب العربي والمشرق ؛ نتيجة حروب متواصلة مع المسلمين. ولم تبدأ الموجة الخامسة إلا في أوائل هذا القرن ؛ نتيجة احتلال فرنسا لكثير من الأراضي الإسلامية بداية من الجزائر^(١).

(١) "L'Islam en France", Jean Fraancois Clement. annuaire de L'Afrique dunoed, Tome 27, 1988. edition CNES.

وبعد الحرب العالمية الأولى، هاجرت أعداد كبيرة من الجزائريين إلى فرنسا لتكون اليد العاملة بها. فوصل عدد المسلمين في فرنسا سنة (١٩٢٤م) إلى (١٢٠,٠٠٠) مسلم، لكن هذا العدد تضائل سنة (١٩٣٥م) إلى (٧٠,٠٠٠) ، نظرا للأزمة الاقتصادية التي عرفتھا فرنسا آنذاك، وكانت هذه الهجرة مؤقتة، تقتصر على الرجال دون النساء والأطفال. ثم بعد الحرب العالمية الثانية، أخذت الهجرة إلى فرنسا منحى آخر ، فوصل عدد المسلمين المهاجرين إليها سنة (١٩٥٢م) إلى (٢٤٠,٠٠٠) مهاجر.

لكن أكبر هجرة إسلامية تلك التي حدثت بعد استقلال المستعمرات الفرنسية، خصوصا منها الجزائر. ففي سنة (١٩٧٥م)، وصل عدد مسلمي فرنسا إلى مليوني نسمة، وبهذا أصبح الإسلام ثاني ديانة في فرنسا بعد الكاثوليكية. أما في سنة (١٩٩٢م)، فقد وصل تعداد المسلمين إلى أربعة ملايين مسلم، يعني بنسبة ثمانية في المئة من مجموع السكان، والمسلمون اليوم يتزايدون في فرنسا بصفة طبيعية، وباعتناق الدين الإسلامي، وبالهجرة التي لم تنقطع قط.

تتأصل أغلبية مسلمي فرنسا من شمال أفريقيا، ويقدر عدد هؤلاء بحوالي مليوني مسلم، نصفهم لازال يحافظ على جنسيات بلدانهم الأصلية. أما المسلمون الآخرون، فهم من أفريقيا السوداء، ويوغسلافيا السابقة، والمشرق العربي، وتركيا وإيران. ويقدر عدد الفرنسيين الذين اعتنقوا الدين الإسلامي بحوالي سبعين ألفا. والجدير بالذكر أن أغلبية مسلمي فرنسا يتبعون المذهب المالكي، ومعظم الباقيين من اتباع المذهب الحنفي (الأتراك والبوسنيون)^(١).

وضعية المهاجرين الأوائل إلى فرنسا:

إن علاقة فرنسا بالإسلام قديمة، لكنها كانت دائما إما علاقة مجابهة أو تعاون بين قوتين متنافستين ، فمنذ معركة بلاط الشهداء قرب (بواتي) إلى الحروب الصليبية في المشرق والمغرب ، ودور فرنسا فيها (سان لوي) مثلا في القرون الوسطى، إلى المجابهة بين الدولة الفرنسية ومجاهدي البحر المسلمين في القرنين (١٦ و ١٧) عبر البحر المتوسط، كانت علاقة فرنسا في غالب الأحيان مع

(١) المسلمون في أوروبا وأمريكا: د. علي المتنصر الكتاني، دار إدريس، (١٩٧٦م)، صفحة: (٢٠٠).

البلاد الإسلامية علاقة حروب ونزاع، تتخللها ومضات من التعاون والاتفاق، نتج عنها عدد كبير من الأسرى المسلمين بيعوا عبيدا في أسواق النخاسة في فرنسا.

وهكذا تكونت في القرنين (١٧ و١٨) جالية إسلامية مضطهدة، لايسمح لها بأداء شعائرها، تجبر في غالب الأحيان على التنصر، وهذا ما حصل للمهاجرين الأندلسيين سنة (١٦١٠م) الذين اضطروا إلى البقاء في فرنسا، وأجبروا على نبذ دينهم الإسلامي، كما حدث لإخوانهم في الأندلس، رغم التعاون المبذوب بين الهيجوتو البروتستانت الفرنسيين والأندلسيين. وهذا ما حصل لآلاف الأسرى من بلاد المغرب العربي والمشرق العثماني بعد ذلك.

وألغت الثورة الفرنسية استعباد المسلمين. ودخلت العلاقات الفرنسية الإسلامية في إطار جديد بعد حملة نابليون على مصر، على قصر مدتها، وفتحت عهدا استعماريًا جديدًا كان فيه لفرنسا اليد العليا، كما فتحت تلك الحملة طريقًا جديدًا للتعامل مع المسلمين بعد غزوها للجزائر سنة (١٨٣٢م)، وبعد ذلك دخلت تحت الحكم الفرنسي لأول مرة جماهير إسلامية تزايدت أعدادها مع السنين؛ بتوسع المستعمرات الفرنسية في شمال أفريقيا وغربها.

ولم يكن تعامل فرنسا مع الإسلام في هذه الحقبة كدولة كاثوليكية، ولكن دخلت بمبادئ الثورة الفرنسية، وبهذا لم يكن يهم الدولة الفرنسية تحويل المسلمين إلى النصرانية، بقدر ما كان يهمها إضعاف الانتماء الإسلامي في نفوسهم، كعامل مثبط للاندماج في البوتقة الفرنسية، وحصره في مجال العبادات فحسب، بينما تحاول هي السيطرة على مجالات الحياة الأخرى بأكملها^(١).

الوضع الخاص لمنطقة الألزاس:

بقيت منطقة الألزاس في الدولة الفرنسية في وضع خاص من الناحية القانونية، حيث لا يزال ساري المفعول الكونكوردات « Concordat » الموقع بين الحكومة الفرنسية والفاثيكان سنة (١٨٠١م)؛ لتنظيم العلاقة بين الحكومة والكنيسة الكاثوليكية في فرنسا، ثم أعطيت نفس الحقوق للكنيستين البروتستانتيتين، وهما

(١) نفس المرجع السابق، صفحة: (٢٠١).

كنيسة « Eglise Reformer » وكنيسة « Con fession d'Augsbourg » ، وفي (٢٥) مايو (١٨٤٤م) ضمت للكنائس الثلاثة الديانة اليهودية بقرار ملكي. وهذا الكونكوردا يجعل الدولة تدفع رواتب المعلمين للديانات المعترف بها، كما تسهل بناء الكنائس والمعابد، وفي ما يخص التدريس في الابتدائي فلا زال قانون « Falloux » (١٨٥٠م) ساريا، والذي يجعل التعليم الديني في المدارس الابتدائية إجباريا.

ابتدأ الوجود الإسلامي في الألزاس في بداية هذا القرن ، فوصل عدد المسلمين إلى ما يقارب مائتي ألف، (٤٠) ألف منهم أتراك و (٦٠) ألفا من بلاد المغرب العربي و (٢٠) ألف من بلاد أخرى، والباقيون هم من حاملي الجنسية الفرنسية. بهذا أصبح الإسلام الديانة الثانية في المنطقة بعد الديانة الكاثوليكية.

ورغم المحاولات المتواصلة من طرف الجمعيات الإسلامية للاعتراف بالإسلام على مستوى الديانات الأخرى في منطقة الألزاس ، فلم تحصل إلى الآن على ذلك ، مما يؤدي إلى ضياع في الحقوق، وخطر على هوية الناشئة. وتتحجج الحكومة الفرنسية بحجج واهية في رفضها لهذا الاعتراف^(١).

المبحث الأول

إنشاء الجالية الإسلامية منذ أوّل هذا القرن إلى اليوم

رأينا كيف كانت علاقة فرنسا مع الدول الإسلامية والمسلمين في ما مضى، إلى عهد احتلالها لدول إسلامية بأكملها ابتداء من الجزائر، ورأينا أنها قررت إعطاء الجنسية الفرنسية بصفة جماعية ليهود الجزائر دون مسلميها ، وأنه لمن اعتراف فرنسا بفسلها عندما قررت إدماج يهود الجزائر في الجنسية الفرنسية ، بينما تركت مسلميها أتباعا لها فقط، رغم أنها كانت تعتقد أن الجزائر أرض فرنسية، وهذا اعتراف واضح بعدم تمكنها من دمج المسلمين في المبادئ الفرنسية.

(١) "Element pour une approche de L'Islam a Strasbourg". Tome 27, 1988, edition du CNRS.

ورغم ذلك ظل الوجود الإسلامي آنذاك خارج الحدود الفرنسية، إذ لم تدخل أعداد كبيرة من المسلمين إلى فرنسا إلا بعد الحرب العالمية الأولى، كما رأينا، وهؤلاء كانوا عمالا أنت بهم الحكومة الفرنسية لنقص في اليد العاملة بها، نتيجة مجازر الحرب ، ولم يكن لهم تأثير يذكر لا ثقافيا ولا دينيا ولا اجتماعيا.

وقد أسس مسجد باريز، أول مسجد في فرنسا، في يوليو سنة (١٩٢٦م)، وافتتحه سلطان المغرب، المولى يوسف، بطلب من الحكومة الفرنسية. وكان بناؤه بمبادرة من الحكومة الفرنسية، رغبة منها في إظهار باريز عاصمة لمجموعة إسلامية كبيرة هي المستعمرات الفرنسية. لذا لم يكن لهذا المسجد، منذ تأسيسه إلى اليوم دور كبير في توطين الإسلام في فرنسا. وبقي المسجد الوحيد في فرنسا إلى أوائل الستينات^(١).

وفي سنة (١٩٣٦م)، تناقص عدد المسلمين إلى (٧٠) ألفا، وفي سنة (١٩٥٠م)، بعد الحرب العالمية الثانية، تضاعف هذا العدد إلى (٢٤٠) ألف، وظلت الجالية الإسلامية في فرنسا مكونة في معظمها من الهجرة المؤقتة للعمالة الجزائرية. وفي الستينات والسبعينات، شجعت الحكومة الفرنسية هذه الهجرة العمالية ؛ لقناعتها الكاملة بثلاثة مبادئ أساسية:

- ١ - أن المهاجرين المسلمين سيندمجون في المجتمع الفرنسي كسابقهم من المهاجرين، ويصبح بعد ذلك انتماءهم الإسلامي ثانويا أو منعما، بتقبل أبناءهم للمجتمع الفرنسي بكل خاصياته بما فيها الانتماء اليهودي - المسيحي.
- ٢ - أن معظم هذه الهجرة مؤقتة، وسيرجع المهاجرين إلى بلدانهم بعد الاستغناء عنهم.
- ٣ - أن الانتماء الإسلامي للمهاجرين ضعيف، وفي أسوأ الأحوال سيبقى في الإطار الشخصي، ولن يكون المسلمون جاليات مسلمة في فرنسا.

(١) "Les banlieus de L'Islam". Gilles Kepel, page 73.

المبحث الثاني

بداية التنظيم الإسلامي في فرنسا

كانت أول هجرة إسلامية كبيرة إلى فرنسا: هي هجرة الحركيين الجزائريين الجماعية بعد استقلال الجزائر. والحركيون هم الجنود الجزائريون الذين حاربوا في صفوف الجيش الفرنسي ضد الثورة الجزائرية، فبرهنوا بذلك على ولائهم الكامل لفرنسا، مما جعلها تنقلهم بعائلاتهم إلى فرنسا بعد استقلال الجزائر، وكانوا يعدون بمئات الآلاف^(١). ويكون هؤلاء مع أبنائهم وأحفادهم اليوم حوالي نصف مليون مسلم، يحمل جميعهم الجنسية الفرنسية، وكانت الحكومات الفرنسية، تظن أن ولاء الحركيين لها سيؤدي إلى إدماجهم في المجتمع الفرنسي؛ بتخليهم عن الإسلام، ديناً وثقافة ومجتمعاً. وقد ركز هذا الاعتقاد في تلك الحكومات تفشي الأسماء الفرنسية بين أبناء الجيل الأول في السنوات الأولى من الهجرة. لكن تبين بعد ذلك أن انتماء الحركيين للإسلام زاد قوة بين أفراد الجيل الثاني والثالث، مما أعطاهم اليوم دوراً مهماً في الصحوة الإسلامية القائمة في البلاد.

وتعاقبت على فرنسا هجرات إسلامية عالمية كبيرة من المغرب وتونس والجزائر والمستعمرات الأفريقية الأخرى، وكذلك من تركيا، وما كان يسمى يوغوسلافيا، وهكذا تكونت جالية إسلامية كبيرة يقارب عددها أربعة ملايين اليوم.

ولم تكن هذه الهجرة مؤقتة كما ظنت الحكومة الفرنسية عندما شجعتها، بل أصبحت تظهر في شكل هجرة دائمة بعد أن التحقت الزوجات بأزواجهن، فتكونت عائلات إسلامية في فرنسا، حصل أبنائها المولودون هناك على الجنسية الفرنسية، حسب القانون الفرنسي. وهكذا تكونت مجموعة إسلامية فرنسية بالولادة من أصل إسلامي يزيد عدد أفرادها على المليون نسمة، ويطلق على هؤلاء في الصحافة الفرنسية اسم « Beurs ».

(١) «الأقليات الإسلامية في العالم اليوم»: د. علي المنتصر الكتاني، مكتبة المنارة (١٩٨٨م)، صفحة: (٧٤).

يضاف إلى هذا العدد أعداد هائلة من ذوي الأصل الفرنسي الذين اعتنقوا الإسلام، يقدر عددهم بمئات الآلاف، لدرجة تكونت معها مجتمعات فرنسية عريقة معتنقة للإسلام.

وقد اندمجت هذه الينابيع الثلاثة في جماعة إسلامية كبيرة، تعد الجماعة الدينية الثانية في فرنسا بعد الجماعة الكاثوليكية، لها نفس الجنسية الفرنسية، مع نفس الحقوق والواجبات ، وبالطبع لهذه الجماعة الإسلامية طلباتها الخاصة ربما تعارضت مع القوانين الفرنسية، وتنافت مع طريقة نظر المجتمع الفرنسي إلى نفسه، كمجتمع وحيد الثقافة واللغة والفلسفة الدينية « Judeo Chretien ».

وقد أخذ هذا التنافر يظهر بجلاء عندما بدأ المسلمون لأول مرة يفكرون في التنظيم في مجتمعات إسلامية ؛ للحفاظ على دينهم بينهم وبين أبنائهم. وتنظم المسلمون أولا في إطار قانون (١٩٠١م) الذي ينظم الجمعيات الأجنبية، وعندما كثر العاملون في المجال الإسلامي بين أصحاب الجنسية الفرنسية، أخذوا يتنظمون دينيا كفرنسيين خارج هذا القانون ، كما يسمح لهم بذلك القانون الفرنسي. وهكذا أصبحت تتكون في فرنسا جماعة إسلامية منظمة لها مؤسساتها الخاصة بها ، وزادت أعداد المساجد من مسجد واحد سنة (١٩٦٠م) إلى أكثر من (٢٠٠٠) مسجد اليوم. كذلك زادت أعداد الجمعيات الإسلامية بنفس النسبة ، فكوّن المسلمون اتحادات إسلامية تضم عددا كبيرا من هذه الجمعيات^(١).

وهكذا واجهت فرنسا وضعاً جديداً، لم يحدث قط في تاريخها ، وهو التالي:

١ - تكونت جماعة من المواطنين الفرنسيين (تزيد على المليون نسمة) تطالب بحقوقها في أن يكون لأفرادها بسبب انتمائهم للإسلام ولاء لها، مستقل عن ولاءهم للدولة الفرنسية.

٢ - تواجه فرنسا لأول مرة مطالبة بالاعتراف بأقلية إسلامية فرنسية لها شخصية وثقافة وانتماء مستقل عنها، تطالب بحقوقها كاملة.

(١) نفس المرجع السابق، صفحة: (٧٥).

وقد واجه هذا الطلب معارضة شديدة من طرف المجتمع الفرنسي، بحيث بدأت الحكومات الفرنسية، بيسارها ويمينها، تعيد النظر في سياستها نحو الجنسية الفرنسية. فاليمينيون يطالبون بالرجوع إلى التعريف الثنائي للجنسية الفرنسية، كما هو الوضع بالنسبة للجنسية الألمانية مثلا، وذلك بإعادة النظر في تجنيس كل من ولد في فرنسا، ويطالب المتطرفون منهم بسحب الجنسية حتى ممن أخذوها سابقا. بينما يتجه اليسار إلى نفس الهدف بطرق أكثر التواء.

غير أن معظم المفكرين الفرنسيين أصبحوا يرون أن سياسة الإدماج «assimilation» التابعة إلى الآن مع المهاجرين الأجانب في فرنسا، لا يمكن تطبيقها على المسلمين دون أن يحدث ذلك مشاكل اجتماعية وسياسية، يرى معظمهم أن فرنسا في غنى عنها، وأصبح هؤلاء المفكرون يفضلون سياسة احتواء «integration» للمهاجرين المسلمين، بتشجيع تكوين جماعة إسلامية فرنسية منظمة تقبل المجتمع الفرنسي، وذلك بانتماء أفرادها للإسلام مقابل ولاءها بأكملها للدولة الفرنسية. ويعني ذلك أن معظم السياسيين الفرنسيين مستعدون إلى حد ما لإعادة النظر في الهوية الفرنسية بقبول تواجد أقلية إسلامية في إطارها.

وهذا ما يمكن استنتاجه بوضوح من الحملة الصحفية الناتجة عن ظهور الحجاب بين الفتيات المسلمات في مدارس الدولة منذ سنة (١٩٨٩م)، والضجة الكبرى التي أقيمت حوله، وكأن ظهور عدد محدود من الفتيات المسلمات بمنديل يغطي شعرهن، سيجعل أسس النظام الفرنسي اللاديني في خطر.

وفي الحقيقة، وجدت فرنسا نفسها في مأزق لم تتمكن بعد من الخروج منه، فهي إما أن تقبل بالمظاهر الإسلامية في المدرسة اللاتينية (العلمانية)، وهذا يتعارض، حسب زعم بعضهم، مع المبدأ اللاتيني، أو تقبل بتأسيس مدارس إسلامية على غرار المدارس الكاثوليكية واليهودية والبروتستانتية، مع كل الحقوق والواجبات المنوطة بها، وهذا ما يتخوفون منه؛ لأنه سوف يكون تشجيعا للوجود الإسلامي وتقوية له. وقد فصلت الموضوع مؤخرا المحكمة العليا الفرنسية التي أعطت الحق للمسلمات في التحجب دون أن يؤدي ذلك في نظر المحكمة

إلى المس بلادينية المدارس الحكومية^(١)، وهذا يعني أن المسلمين راضين عن هذا الحل، بل هم سيطالبون لا محالة بحقوقهم في تأسيس المدارس الإسلامية على غرار الديانات الأخرى.

ومن جهة أخرى، يؤدي كل مشروع لبناء مسجد إلى معركة بين السلطات المحلية، والتنظيمات السكانية التي تعارض المشروع بدعوى الحفاظ على البيئة أو الوحدة الثقافية من جهة، وبين الجماعة الإسلامية صاحبة المشروع من جهة أخرى، وتنتهي المعركة، في غالب الأحيان إلى بناء المسجد تحت شروط.

والمجتمع الفرنسي يتصرف حتى الآن وكأنه لا يقبل الوجود الإسلامي إلا بشرط عدم ظهوره، لا في المآذن ولا في الأشخاص بلباسهم، ولا في الثقافة. يعني أنهم يريدون إسلاماً خفياً وليس ظاهراً.

ومن أجل الوصول إلى اتفاق مع الجماعة الإسلامية، اتخذت الحكومة الفرنسية موقفاً يتنافى مع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الدينية، وذلك بتكوين لجنة من زعماء المسلمين؛ للعمل على توحيد الجماعة الإسلامية في تنظيم واحد يمثل جميع أفرادها، ويتمكن من التفاوض مع الحكومة للوصول إلى حل يرضي الطرفين^(٢).

ولا شك أن وجود جمعية إسلامية بهذا الحجم وبهذا القدر من الأهمية، تجمع أعداداً هامة من مواطني دول إسلامية، ستلقى اهتماماً كبيراً بمصيرها من طرف حكومات هذه الدول، وهي بعد الحكومة الفرنسية حكومات المغرب والجزائر، وإلى حد ما المملكة العربية السعودية، وكذلك تونس وتركيا، ولحكومات الدول الثلاثة الأولى تأثير كبير على الجماعة الإسلامية، عبر جمعيات إسلامية تحت تأثيرها. أما المسلمون الفرنسيون، فهم يحاولون الاستقلال التام في قراراتهم عن جميع الحكومات، فرنسية كنت أم إسلامية.

واقع المهاجرين :

في الموضوع الذي يهمنا، هو الهجرة الإسلامية إلى فرنسا، لا ريب أن

(١) الشرق الأوسط: (٤/١١/١٩٩٢م).

(٢) "Les banlieus de l'Islam" gilles kepel. page 82.

الدافع إلى الهجرة من بلاد الإسلام إلى بلاد الكفر: هو البحث عن عمل، والرغبة في تحسين الوضعية الاقتصادية، والفرار من واقع لا يتيح تحقيق التطلعات الإنسانية والدينية، لا فرق في ذلك بين أغلبية ساحقة تمثلها الطبقة العاملة البسيطة، وبين أقلية محدودة من الأطر العليا ، تضم أطباء ومهندسين وأساتذة باحثين ، ومن يعدون ضمن الأدمغة الفعالة ، مما أصبح في حد ذاته يشير قضية كبرى تحت ما يسمى «بهجرة الأدمغة».

وإذا كانت فئات من المهاجرين في فرنسا تتمتع بوضع قانوني يحميها وعمل منتظم، فإن فئات أخرى تبقى بعمل مؤقت أو بدونه ، بالرغم من وضعيتها المساواة قانونيا، في حين توجد فئة ثالثة ، وهم الذين يعيشون في إطار لا قانوني، منهم من يعمل باستمرار أو بصفة متقطعة، أو من لا يزال في مرحلة البحث عن الشغل، وهم أكثر الفئات المهاجرة حرمانا من أي حقوق ، وعرضة لكل الاضطهادات والابتزاز.

ولا غرابة في تواجد هذه الهجرة، طالما أن الدولة العربية أو الإسلامية التي يهاجر منها أفرادها تشجع أي نوع من الهجرة ، رغبة منها في التخفيف من حدة البطالة بأرخص الأثمان، والجري وراء العملة الصعبة التي يرسلها المهاجرون لذويهم في وطنهم الأصلي. كما أن سوق العمل في بلاد المهجر - في هذه الحالة - كانت فرنسا تبحث عن أيادي عاملة ؛ لقلّة تواجدها في وطنها، وهي تبحث عن الذين يشتغلون أكثر من غيرهم ويقبضون أقل منهم، والذين يمكنها تسخيرهم لأشق الأعمال وأخطرها، تلك الأعمال التي لا يرضى القيام بها المواطنون، كالتّي تتطلبها المزابل والمناجم والصناعات الثقيلة والملوثة والخطرة والسامة، تلك التي يتعرضون فيها لمخاطر قاتلة. هذه السوق تمنحهم أقل أجر ممكن، ولا تتمتعهم بما يتمتع به المواطنون من ضمانات وتعويضات ، ورغم ذلك فهذه الوضعية أحسن حالا من وضعيتهم في بلدانهم في ظروف لا شغل فيها ، ولا يتابع عيش ، ولا حتى أمل مع هدر للحقوق واستهتار بالقيم.

ثم إن المهاجرين يعانون في حياتهم الاجتماعية مشاكل تختلف باختلاف أحوالهم، إن كانوا عزابا أو متزوجين. ومن المتزوجين من يترك زوجته وأولاده في مسقط رأسه، ومنهم يصحبهم معه، فيترتب عن كلا الحالتين انزعاج وقلق

يصيب الأطفال، خصوصاً إذا كانوا في سن الدراسة. أما العزاب، فمنهم من يتزوج بالفرنسية المواطنة زواجاً حقيقياً، ومنهم من يضطر إلى زواج شكلي بغية تسوية وضعية إقامته القانونية، أو طمعاً في فرص الاستقرار^(١).

وهكذا نرى أن الهجرة تؤدي، مع بعض التفاوت، إلى التمزق وقطع الروابط واقتلاع الجذور، لأن المهاجر يجد نفسه في وسط مادي واجتماعي مغاير لما يعهده، فهو ملزم بأن يعيش في مجتمع جديد عليه، بل غريب عنه، ويكون مضطراً أن يتعلم مقتضيات الحياة فيه، من لغة وأفكار ومبادئ وقيم وعادات وتقاليد وآراء سلوكية. إلا أن التصدع يزداد حين يتعلق الأمر بالمهاجر المسلم الذي هو، بسبب الدين والثقافة، أقل استعداداً للاندماج إذا قيس بالمهاجر الأوروبي.

أ - روافد الجماعة الإسلامية الفرنسية:

تتكون الجماعة الإسلامية الفرنسية من عدة روافد تؤدي من ناحية إلى تكاثرها، ومن ناحية أخرى إلى قرنتتها دون المس بانتماءها الإسلامي، وهذا ما يجعل أملها في التوطين قوياً، وأمل أعدائها في الاندماج لا يقل قوة:

١ - الحركيون: وهم الجنود الجزائريون الذين حاربوا في صفوف القوات الفرنسية ضد الثورة الجزائرية، وسلالاتهم. فعندما انتصرت تلك الثورة أصبحوا عرضة للتقتيل كخونة لبلادهم، ففتحت فرنسا لهم ولعائلاتهم أبوابها، وأعطتهم جنسيتها، متيقنة أنهم باختيارهم الجنسية الفرنسية سيتقبلون الاندماج في المجتمع الفرنسي، فأسكنتهم في معسكرات في مناطق نائية، فأخذ كثير منهم يغير اسمه بأسماء فرنسية أو يسمي أبناءه بها. لكن الجيل الثاني اكتشف أنه مرفوض من المجتمع الفرنسي، فأخذ يرجع إلى هويته الإسلامية دون إنكار وجوده الدائم في فرنسا، ويوجد اليوم بفرنسا حوالي نصف مليون من الحركيين، ظهر كثيرون من أبناء الجيل الثاني والثالث في زعامة الجماعة الإسلامية وحركاتها، وهم كلهم فرنسيو الجنسية^(٢).

٢ - البور « Beurs »: يطلق الفرنسيون هذه العبارة على أبناء العرب المولودين

(١) جريدة الصحراء المغربية : (٢٨/١١/١٩٩٢م).

(٢) نفس المرجع السابق.

بفرنسا، والذين يصبحون قانوناً فرنسيين، لهم نفس الحقوق والواجبات التي لباقي الفرنسيين ، ويصل عددهم اليوم إلى ما يزيد عن المليون. لقد كانت فرنسا تظن أنهم جميعاً سيندمجون في المجتمع الفرنسي نتيجة المدرسة اللاتينية والخدمة العسكرية، لكن بعد ضياع كاد أن يؤدي بالهوية الإسلامية ، أخذ هذا الجيل يعود إلى جذوره الإسلامية، وظهر منهم في الجالية الإسلامية زعامات هامة^(١).

٣ - المتجنسون: وهم المهاجرون المسلمون الذين بعد إقامة تزيد أو تنقص في فرنسا اختاروا الجنسية الفرنسية وأقاموا بالبلاد، ويزيد عددهم عن عدة مئات الآلاف من المسلمين.

٤ - المسلمون الجدد: اعتنق الفرنسيون الإسلام منذ القرون الماضية. ومن أهم الشخصيات الفرنسية التي أسست أول حركة إسلامية بين الفرنسيين وهو: روني كنون « Rene Guenon » المفكر الفرنسي الذي اعتنق الإسلام في أوائل هذا القرن، واتمى للطريقة العلوية^(٢)، وأدخلها إلى فرنسا، فانضمت له أعداد كبيرة من الفرنسيين. وبسببه يوجد اليوم في فرنسا مسلمون من الجيل الثالث والرابع، وتكاثر عدد معتنقي الإسلام حتى وصل إلى حوالي مائة ألف من جميع الطبقات، وفي كل مناطق البلاد، منهم العلماء والمفكرون وأبناؤهم، كروجي كارودي، ولطيفة ، وعبد الرحمن طريس « Thorez » حفيدا مورييس طريس، مؤسس الحزب الشيوعي الفرنسي، ولقد ظهر من هؤلاء زعماء نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر: يوسف لوكليير « LE Clereq »، مؤسس الاتحاد الوطني لمسلمي فرنسا وأول رئيس له، وكذلك يعقوب روتي « Roty »، وهو من عائلة فرنسية مسلمة منذ عدة أجيال، من أتباع روني كنون^(٣).

٥ - المسلمون الأجانب: وهم الذين حافظوا على جنسياتهم الأصلية مع الإقامة الشرعية في البلاد، وعددهم حوالي مليون مسلم، معظمهم من الجزائر وتونس والمغرب.

(١) "Muslim Minorities in the World Today" M. Ali Kettani P. 36.

(٢) الطريقة العلوية: هي طريقة صوفية أسسها الشيخ ابن عليوة من مدينة مستغانم بالجزائر، أسلم على يده كثير من الفرنسيين ، ونشروا طريقته في فرنسا.

(٣) نفس المرجع السابق، صفحة: (٣٦).

٦ - المهاجرون غير القانونيين: هم الذين دخلوا فرنسا بطريقة غير شرعية، وأقاموا فيها وعملوا بدون إذن، وهم عرضة للاستغلال ، كما أنهم عرضة للطرد في كل حين ، وهم أضعف الطبقات المذكورة أعلاه، إذ لا يحميهم أي قانون ، ويقدر عددهم بمئات الآلاف.

ب - دوافع الهجرة الإسلامية إلى فرنسا:

معظم هذه الهجرة ناتجة عن اتفاقيات بين حكومات المغرب العربي المستقلة ، والحكومة الفرنسية؛ لتبادل اليد العاملة. ففي الستينات أدى التقدم الكبير للاقتصاد الفرنسي إلى حاجة شديدة إلى اليد العاملة، لم تتمكن فرنسا من الحصول عليها في أرضها ؛ لضعفها الديمغرافي. أما في المغرب العربي، فقد أدى الضغط الديمغرافي القوي مع ضعف في التقدم الاقتصادي إلى البطالة ، فأدى ذلك إلى رغبة متبادلة بين حكومات المغرب العربي وحكومة فرنسا في الوصول إلى اتفاق؛ لاستيراد اليد العاملة من دول شمال أفريقيا إلى فرنسا.

وكانت في الحقيقة، الدوافع مغلوبة من الطرفين. ففرنسا ظنت أن هذه الهجرة ستكون مؤقتة مثل سابقتها من الجزائر، يرجع بعدها المهاجرون إلى بلدانهم بعد الاستغناء عنهم، فهي إذن أرادت أن تحل هذه الهجرة مشكلة اليد العاملة الآنية. أما حكومات تونس والجزائر والمغرب، فقد رأت في هذه الهجرة حلاً لمشكلة البطالة، وكذلك مورداً للعملة الصعبة، حيث أن الهجرة كانت تتكون من رجال دون عائلاتهم، كانوا يضطرون إلى إرسال معظم مستحقاتهم لقوت عائلاتهم في بلدانهم، وبناء بيوتهم واستثماراتهم.

وقد ظهر خطأ الطرفين معاً، عندما أخذ المهاجرون يستوطنون فرنسا وينقلون إليها عائلاتهم أو يؤسسون بها عائلات جديدة، وأخذت الأموال التي يرسلونها لبلدانهم تجف بسبب استيطانهم. وبهذا لم تكن الهجرة الإسلامية مؤقتة كما أرادت فرنسا، ولا ينبوعاً دائماً للعملة الصعبة كما أرادت الحكومة المغربية.

ويمكن تقدير عدد المسلمين الإجمالي في فرنسا بحوالي أربعة ملايين منهم: أصحاب الجنسية الفرنسية ، وعددهم يقارب (٢,١٠٠,٠٠٠) مسلم ، يتجزأون على الفئات التالية^(١):

| | |
|----------------|----------------|
| الحركيون | ٥٠٠,٠٠٠ مسلم |
| البور | ١,٠٠٠,٠٠٠ مسلم |
| المتجنسون | ٥٠٠,٠٠٠ مسلم |
| معتنقو الإسلام | ١٠٠,٠٠٠ مسلم |
| المجموع | ٢,١٠٠,٠٠٠ مسلم |

ومنهم المسلمون الأجانب، وهم يتجزأون إلى الفئتين الأساسيتين التاليتين:

| | |
|------------------|----------------|
| المقيمون قانوناً | ١,٥٠٠,٠٠٠ مسلم |
| غير القانونيين | ٤٠٠,٠٠٠ مسلم |
| المجموع | ١,٩٠٠,٠٠٠ مسلم |
| المجموع العام | ٤,٠٠٠,٠٠٠ مسلم |

ويتمي المسلمون الأجانب إلى الجنسيات التالية:

| | |
|-----------------|----------------|
| المغرب العربي | ١,٣٠٠,٠٠٠ مسلم |
| أفريقيا السوداء | ٢٠٠,٠٠٠ مسلم |
| تركيا | ٢٠٠,٠٠٠ مسلم |
| جنسيات أخرى | ٢٠٠,٠٠٠ مسلم |

"Les banlieus de l'Islam" Gilles Kepel. Page. 355

(١)

تكون الهجرة في جميع الحالات ناتجة عن قوة دافعة بالنسبة للمهاجر وللبلاد التي هاجر منها، وقوة جاذبة بالنسبة له ولبلاد المهجر. فالقوة الدافعة للفرد المهاجر وبلاده: هي سوء الأحوال الاقتصادية والسياسية والبطالة ، والبحث عن عمل يؤدي إلى جلب المال ، والاكتفاء الذاتي لتحسين ظروف العيش. والقوة الدافعة لحكومة بلاده هي سوء الأحوال الاقتصادية كذلك ، ومحاولة حل مشكلة البطالة ، والطمع في استيراد العملة الصعبة. أما القوة الجاذبة للفرد: فهي وجود فرص العمل في فرنسا، وبالنسبة للحكومة: فهي الرغبة في تغطية نقص اليد العاملة ، مع الطمع في أن تكون الهجرة مؤقتة.

المبحث الأول

وضعية المهاجر المسلم في فرنسا

تعامل المجتمع الفرنسي مع المهاجر المسلم باعتباره آلة تؤدي عملاً، وليس باعتباره إنساناً له حاجات مادية وروحية، واختيارات ثقافية عليه أن يليها، فواجهه بالعنف والظلم والتهميش، ولم ييسر له وسائل الانخراط «intergration» في المجتمع، ولا إمكانيات تحقيق ذاته ، وهو وضع يزيد حدة ، وتآزماً حين تعززه الاتجاهات اليمينية المتطرفة المعروفة بمواقفها العنصرية ضد المسلمين.

إن المهاجر المسلم، في أي نوع من الأعمال التي يؤديها، حتى وإن كانت في مستوى عال كالطب أو التدريس، فكيف يكون بغيرهما، في معاناة دائمة لضغطين اثنين: كونه أجنبياً ، وكونه مجرد أجير. لذا يحس بمركب نقص أمام الآخر، فيتعلق به للحاجة إليه، ويحاول تقليده في كل أموره ، وحيث يحاول في نفس الوقت الحفاظ على هويته الأصلية، يؤدي ذلك إلى صراع نفسي، قد يؤدي إلى المس بقيمه ومبادئه، وحتى إلى زعزعة عقيدته في بعض الأحيان. وفي الحقيقة، يعكس جيل المهاجر المسلم الأول في نفس أفرادهم وفكرهم وسلوكهم صورة الواقع الانفصامي الذي يقاسيه، إذ هو غير مستعد للانسجام مع

ذلك الواقع، ولا قادر على الاندماج فيه^(١).

وإذا كان الأمر على هذا النحو بالنسبة للجيل الأول، فكيف يكون وضع الجيلين الثاني والثالث، الذين هم قانوناً فرنسيون بحكم ولادتهم بفرنسا، والذين عليهم واجبات نحوها، ولهم حقوق بصفتهم مواطنين، في كثير من الأحيان لا يحصلون عليها بسبب انتمائهم للإسلام؟

١ - مشكلة الجيل الأول من المهاجرين :

تنبثق مشكلة الجيل الأول من أنه في غالب الأحيان، يهاجر أفرادهم بسبب ضغوط اقتصادية أو سياسية تضطرهم إلى الخروج من بلادهم ، فلولا هذه الضغوط لما خرج المواطن المسلم إلى خارج بلاد المسلمين ، وبذلك فهو لم يختار المجتمع الفرنسي لانجذابه إليه، ولا حتى يحاول فهمه. فالمهاجر يرى أن هجرته مؤقتة، تنتهي برجوعه لوطنه، بعد كسبه مدخراً كافياً يجعله يحسن وضعه الاقتصادي والاجتماعي في وطنه ، كما تنتهي هجرته بانتهاء الاضطهاد السياسي، إن كانت هجرته بسبب ذلك.

وهكذا يتعارض هدف الجيل الأول مع هدف الجيل الثاني المكون من الأبناء المولودين بفرنسا، والذين يشعرون بالانتماء إليها ، فهم لا يودون أبداً الرجوع إلى أوطانهم الأصلية، وإذا اضطروا إلى الرجوع لا يستحسنون ما يرونه مقارنة بما تركوه في فرنسا، هذا مع تغاير في اللغة والعادات والمفاهيم. وهذا يؤدي إلى نزاع متواصل بين الجيلين، يمنع الجيل الأول من العودة حتى لو سمحت له الفرصة بذلك، إذا كبر الجيل الثاني.

وهذا الجو النزاعي في العائلة المسلمة، بين الأب والأبناء، وأحياناً بين الأب والأم التي كثيراً ما تنحاز إلى أبنائها، يؤدي إلى تشتيت المجتمع المسلم، وإضعافه ؛ بانهيار نسب المتحقين بالمدارس الثانوية والجامعات، وارتفاع في نسبة الجنوح بين المراهقين، وهذا ما قامت بمعالجته الحركات الإسلامية، بتشجيع فكرة توطين الإسلام في فرنسا عبر الجيل الثاني والمسلمين الجدد ، إذ تحاول هذه الحركات أن تنفذ الانتماء الإسلامي في الجيل الثاني الذي هو الطريقة

(١) المسلمون في أوروبا وأمريكا : د. علي المتصر الكتاني ، صفحة : (٢٠١).

الوحيدة ؛ للحفاظ على الوجود الإسلامي .

وبما أن معظم المهاجرين يأتون من مجتمعات غير مثقفة في البلدان الإسلامية، فهم لا يعطون للتعليم نفس الأهمية التي يعطيها له المجتمع الفرنسي، الذي يبدأ بإرسال أبناءه إلى روضات الأطفال منذ سنهم المبكر بنسبة تقارب (١٠٠٪)، ففي تقرير لمكتب الإحصاء الدولي، تكشف إحصاءات عام (٨٤ - ١٩٨٥م) مستقطبة من وزارة التربية الوطنية الفرنسية: أن نسبة المسجلين من أبناء المهاجرين في رياض الأطفال هي (٣٧,٢٪) من مجموع الذين عمرهم ستان فقط، وترتفع هذه النسبة إلى (٨٤٪) ممن سنهم ثلاثة أعوام، بينما تقارب (١٠٠٪) بعد ذلك بسبب إجبارية التعليم الابتدائي في فرنسا، لكن الفرق يظهر جلياً في المرحلة الإعدادية، التي ليست إجبارية، إذ تنزل هذه النسبة إلى (٢٥٪)، ويصبح الوضع أسوأ في المرحلة الثانوية حيث تنزل النسبة إلى (١٠٪) بينما تصبح أعداد الذين يصلون إلى الجامعة ضئيلة جداً. وهذا يسهم في حالة التشتت والضياع التي يتعرض لها الجيل الثاني^(١).

ب - مشاكل الجيل الثاني من المهاجرين :

يسمى أفراد الجيل الثاني من المسلمين في فرنسا، بالبور « Beurs »، وهم حاصلون بحكم ولادتهم على الجنسية الفرنسية ، وعلى كل الحقوق التي ترتب عنها. وهم يتعرضون إلى ضغوط شديدة لإدماجهم في المجتمع الفرنسي، وبالتالي للقضاء على خصوصياتهم الإسلامية والثقافية. بينما تؤدي تأثيرات المناخ العائلي إلى ربط هذا الجيل بالوطن الأصلي، بما فيه من سلبات وإيجابيات، دينيا ولغوياً ووطنياً وثقافياً. وفي كثير من الأحيان، يضع الجيل الثاني بين هاتين القوتين المتعارضتين فينحرف؛ لذا يترك عدد كبير من أفرادهم دراستهم، ومنهم من يدخل أبواب الجريمة. وقبل عشر سنوات كان يظهر للمراقب النزاه أن مآل هذا الجيل هو الضياع النهائي عن الهوية الإسلامية، دون المساهمة بشيء يذكر في المجتمع الفرنسي.

(١) جريدة الصحراء المغربية: (٢٨/١١/١٩٩٢م)، موضوع «المهاجرون المغاربة إلى أوروبا الاثني عشرة وإشكالية الهوية الثقافية» د. عباس الجهادي.

لكن الصحوة الإسلامية - التي سأحاول فيما بعد دراسة العوامل التي ظهرت بها في فرنسا - أنتجت في هذا الجيل موجة جديدة من الشباب المفكر الذي يجتهد للحفاظ على عقيدته، وتقوية الرابطة الإسلامية بين كل المسلمين المتواجدين في فرنسا، فرنسيين وغيرهم، بهدف تأسيس مجتمع مسلم فرنسي، له نفس الحقوق والواجبات التي لغيره من الجماعات الدينية في البلاد. ويطالب هؤلاء بانخراط المسلمين الفرنسيين في المجتمع الفرنسي، ويرفضون اندماجهم فيه.

المبحث الثاني موقف الحكومة والمجتمع الفرنسي

هناك شرائح كبيرة من المفكرين الفرنسيين الذين أخذوا يستجيبون لهذا المطلب، بينما تتشبث برغبة الإدماج طبقة المتطرفين اليمينيين، أمثال « لوبين » (Le Pen) وأتباعه، الذين يواصلون الضغط على الحكومات الفرنسية ؛ لتغيير قانون الجنسية ؛ ومنع إعطائها للمولودين في فرنسا تلقائياً، وبهذا إغلاق ينبوع مهم من ينابيع تكاثر المسلمين الفرنسيين. لكن هذا المطلب يواجه معارضة فرنسيين آخرين ؛ لأسباب تعود إلى تفسير الهوية الفرنسية.

ولذا تشجع الحكومة الفرنسية المسلمين على التنظيم على المستوى الفرنسي في اتحاد يمثلهم جميعاً، حتى تتمكن من التفاوض معهم للاتفاق على صيغة تضمن حقوقهم كجماعة دينية فرنسية، وواجبات هذه الجماعة نحو المجتمع الفرنسي. وهذا تحول هام في تعامل الحكومات الفرنسية مع الإسلام، لأن الاتجاه الجديد هو محاولة توطيد الإسلام بفرنسا.

بينما كان تعامل الحكومات الفرنسية في السابق مع المسلمين عبر حكومات وسفارات الدول التي أتوا منها، خاصة الجزائر وتونس والمغرب ، ولا يخفى دور مسجد باريس في هذه العلاقة، والذي عومل إلى وقت قريب كالمحاور الأساسي عن الجماعة الإسلامية مع الحكومة الفرنسية^(١)، وهذا ما يفسر منافسة المملكة المغربية والجمهورية الجزائرية في محاولة السيطرة على هذا المسجد، والتي

(١) نفس المرجع السابق.

انتهت بانتصار الجزائر على المغرب، قبل أن تخسر الجزائر نفوذها بعد معركتها مع الإسلاميين في بلادها.

ففي سنة (١٩٩١م) كون وزير الداخلية الفرنسي المكلف بالأديان لجنة متابعة مكونة من زعماء المسلمين، للنظر في تكوين إتحاد إسلامي، يقوم بالنسبة للمسلمين مقام الكنيسة الكاثوليكية بالنسبة للدين الكاثوليكي. كما أن وزير الهجرة طالب عدة مرات بتأسيس جامعة إسلامية في فرنسا ؛ لتكون أئمة للمساجد الفرنسية من بين المسلمين الفرنسيين، تكون لهم معرفة بقوانين فرنسا، واحترام لمبادئها اللائكية. وتساند هذا الاتجاه قوى داخلية وخارجية، وتعاكسه أخرى، داخلية وخارجية كذلك.

أما القوى المساندة، فتأتي من شريحة المجتمع الفرنسي المتحررة التي أصبحت تقبل الإسلام كعنصر مكون للمجتمع الفرنسي، كما تقبل أن تكون الهوية الفرنسية منفصلة نهائياً عن الكاثوليكية ؛ لدرجة قبول الانتماء الإسلامي كذلك في إطارها. وبهذه لا تعارض هذه الشريحة فكرة تحويل المجتمع الفرنسي من مجتمع وحيد الثقافة إلى مجتمع متعدد الثقافات، بما فيها الثقافة الإسلامية. كما تساند ذلك شريحة مهمة من الجماعة الإسلامية في فرنسا، بما فيهم جميع الزعامات الفرنسية المسلمة، المنحدرة من الحركيين والبور ومعتنقي الإسلام، التي تحاول الحفاظ في آن واحد على وجودها في فرنسا ، وعلى انتمائها الإسلامي.

أما القوى المعاكسة، فهي ثلاثة:

١- القوى اليمينية واليسارية الفرنسية.

٢- حكومات الدول التي يأتي منها المهاجرون.

٣- المهاجرون الذين ليست لهم الجنسية الفرنسية.

فالقوى اليمينية ترى في الإسلام، على كل أشكاله، خطراً على الهوية الفرنسية وعلى الثقافة المسيحية - اليهودية، ومن هؤلاء كل الأحزاب اليمينية، على تفاوتهم في التطرف.

أما اليساريون، فلغلو كثير منهم في اللائكية، يجن جنونهم لأبسط المظاهر الإسلامية، كحضور بعض الفتيات المسلمات بالحجاب الشرعي في المدارس مثلاً.

ويجدر بالذكر أن المحكمة العليا الفرنسية قد حسمت هذا الموضوع بإعطائهم هذا الحق، وأن تصرفهم لا يعارض مبادئ المدرسة اللائكية^(١).

أما حكومات الدول التي يأتي منها المهاجرون ، وأهمها المغرب والجزائر وتونس وتركيا، فسبب معارضة حكوماتها بديهي، وهو أنها تحاول الحفاظ على سيطرتها على مواطنيها، وعلى تفكيرهم الديني، طمعاً في الحفاظ على ارتباطهم ببلدانهم، حتى لا ينقطعوا عن إرسال العملة الصعبة، وحتى لا يعودوا إلى بلدانهم بأفكار إسلامية غير مرغوب فيها. لكن هذه الدول ليست موحدة في معارضتها، فكل واحدة تريد أن تعالج المشكلة بمفردها. فتركيا مثلاً أرسلت أئمة رسميين إلى الجالية التركية، بينما ظهر تنافس شديد بين الجزائر والمغرب حول السيطرة على الجالية المغاربية، الجزائر ممثلة في مسجد باريس من جانب، والمغرب والسعودية الممثلين في مكتب رابطة العالم الإسلامي بباريس من جانب آخر.

أما المهاجرون الذين ليست لهم الجنسية الفرنسية، فهم لا زالوا مرتبطين بمصالحهم في أوطانهم الأصلية، وبهذا فلا مناص لهم إلا اتباع توجيهات حكوماتهم.

ومن جهة أخرى، تريد نفس الأوساط التي تسعى إلى انخراط المجتمع الإسلامي الفرنسي في المجتمع الفرنسي إلى إدخاله في اللعبة السياسية الفرنسية، بتشجيع الكفاءات الإسلامية الفرنسية للانخراط في الأحزاب السياسية ، والتسجيل في اللوائح الانتخابية، واستعمال حقهم في الانتخاب والترشيح، بل تطالب كثير من الأوساط الفرنسية بإعطاء حق الانتخاب في المجالس المحلية حتى للمقيمين الذين ليست لهم الجنسية الفرنسية، وهذا ما تعارضه الحكومة المغربية ، والحكومات الإسلامية الأخرى التي لها مواطنون في فرنسا.

وبصفة عامة، فالاتجاه المؤدي إلى توطين الإسلام في فرنسا يجد مساندة كبيرة من الحركات الإسلامية في العالم، التي تنصح أتباعها بتوطين الإسلام حيثما وجد، بصفته دين البشرية جمعاء. هذه الحركات ترى بعين الرضى هذا الاتجاه للمجتمع الفرنسي وتشجعه بكل طاقاتها ، وهكذا نرى في هذا الصراع توحيداً في الصفوف في الناحيتين، بين حلفاء لم يتوقع أن يتحالفوا في شيء، فمن جهة

"Muslim Minorities in the World Today". M. Ali Kettani P. 38

(١)

بعض اليسار الفرنسي التحرري ، والزعامات الإسلامية المحلية والحركات الإسلامية العالمية، ومن جهة أخرى اليمين الفرنسي وبعض يساره ، وجميع حكومات الدول الإسلامية^(١).

المبحث الثالث وجهة نظر المتطرفين الفرنسيين

يسبب الوجود الإسلامي في فرنسا أزمة كبيرة للدولة الفرنسية، إذ يصل تعداد المسلمين اليوم في فرنسا إلى أربعة ملايين، أي ما يقارب نسبة (٨٪) من مجموع سكان البلاد، ومعظمهم متاصلون من بلدان المغرب العربي. وتعد هذه أكبر جماعة إسلامية في أوروبا الغربية، تعتبر جزءاً مهماً من المجتمع الفرنسي انطلاقاً من الحقائق التالية:

- ١ - كان العمل دائماً محور تجمع، تنشأ حوله الحياة البشرية، وتتمحور العلاقات الإنسانية، وتنطلق حوله لمزيد من الإمكانيات وتحسين القدرات.
- ٢ - شارك المهاجرون على مدى عقود من السنين في بناء اقتصاد فرنسا.
- ٣ - أصبح المهاجرون عنصراً مكوناً للمجتمع الفرنسي، من حقهم أن تعمل فرنسا على معالجة أوضاعهم، ومن واجبهم أن يتابعوا مساهمتهم في إنماء وطنهم الجديد.
- ٤ - تمنح التشريعات التي قبلت فرنسا في إطارها تدفق المهاجرين حقوقهم كذلك.
- ٥ - أن أهم وضع يتطلب التعجيل بالتصحيح هو المتعلق بحق الهوية.

وتحمي التشريعات والمواثيق الدولية حقوق المهاجرين في فرنسا في نطاق حماية حقوق الإنسان، وهي تنص على حق الاحتفاظ على الهوية الدينية والثقافية، وحق تعليم أطفال المهجر بلغة الوطن الأم ، إذ يتوقع عودتهم إلى أوطانهم الأصلية. كما توجد اتفاقيات بين الدول الإسلامية وفرنسا ؛ لتأكيد هذه

(١) جريدة الشرق الأوسط: قرار مجلس الدولة الفرنسي (٤/١١/١٩٩٢م).

الحماية، كاتفاقيات اليد العاملة، واتفاقيات الضمان الاجتماعي، والاتفاقيات القضائية، واتفاقيات التعاون^(١).

إلا أن ما يعانيه المهاجرون المسلمون، سواء على صعيد العمل أو الأجر أو التعويضات أو الضمانات، أو على مستوى الاعتراف بوجودهم، وبحق بعضهم في الجنسية، وقبولهم في المجتمع المهجري كأصحاب هوية مخالفة، يظهر أن بعض هذه المواثيق إنما هي حبر على ورق، وكمثال على ذلك أن الحصول على الجنسية الفرنسية لا يحول دون التعرض لمختلف أنواع التمييز، وحتى الاعتداء، غير أن هناك مظهراً بسيطاً يعتبر الخطوة الأولى لبدء أي اتصال وربط أية علاقة دائمة أو مؤقتة، ويتمثل في تأشيرة الدخول من البلدان الإسلامية إلى فرنسا، والتي تظهر العراقل التي تضعها فرنسا أمام المهاجرين، بل حتى الزوار المسلمين من أجل الحصول عليها. وهي من بين الصعوبات المبدئية التي تجعلها فرنسا أمام التواجد الإسلامي بها، من أجل الوصول إليها، فضلاً عن التعايش أو التساكن.

وقد تسبب هذا الوضع في وجود هجرة سرية غير رسمية، لها هيئات تمولها وتنظمها، في بلاد المهاجرين في فرنسا.

وأكدت استطلاعات للرأي بفرنسا سنة (١٩٨٦م): أن أغلب المواطنين الفرنسيين يرفضون المهاجرين، ويودون التعامل الصارم معهم، لا سيما حينما يكونون عرباً أو مسلمين مع ما يحصل من صعوبات عند التحولات السياسية والاقتصادية أيضاً.

وعليه فمن أبرز هذه الصعوبات: المواطنة التي ستشمل جميع سكان بلدان السوق الأوروبية المشتركة، والتي بمقتضاها سيفرض تعامل موحد مع المهاجرين، باعتبارهم غير مواطنين من حيث تأشيرة الدخول والإقامة والعمل والانتقال من بلد لآخر، والمراقبة الأمنية ومحاربة السبل السرية في النقل والعمل والإقامة وغيرها، مما سيزيد معاناتهم على مستوى تثبيت هويتهم^(٢).

(١) "Muslim Minorities in the World Today". M. Ali. Kettani, P. 38.

(٢) جريدة الصحراء المغربية: (١٩٩٢/١١/٢٨).

الفرع الثالث

مشاكل الجالية الإسلامية في فرنسا

يمكن تصنيف الجالية الإسلامية في فرنسا إلى ثلاث فئات أساسية من الوجهة القانونية.

- ١- المسلمون الفرنسيون: الذين يحملون الجنسية الفرنسية، وبذلك يضمن لهم القانون الفرنسي كل ما للفرنسيين من حقوق وواجبات. وهذه الفئة بدورها تنقسم إلى أربع فئات: الفرنسيون من أصل فرنسي، وأبناء الحركيين، والبور، والمتجنسون.
 - ٢ - الأجانب المقيمون بفرنسا بصفة قانونية: وهم في معظمهم يتتبعون إلى أربع فئات أساسية من حيث جنسياتهم: مغاريون، وأتراك، وأفارقة، وآخرون.
 - ٣ - الأجانب المقيمون في فرنسا بصفة غير قانونية.
- وستتطرق إلى مشكلات كل فئة على حدة.

المبحث الأول

المسلمون الفرنسيون

أ - معتنقو الإسلام:

يتعرض معتنقو الإسلام فيما بين الفرنسيين إلى ضغوط هائلة من المجتمع الفرنسي ، ابتداء من أقاربهم الذين يتهمونهم بفقدان العقل أو الشذوذ، فتكون الكارثة عظيمة في غالب الأحيان عندما يعتنق الفرد الفرنسي الإسلام ، فيقاطعه أقاربه وأصدقائه ، وأحياناً يطرد من عمله لأسباب لا علاقة لها باختياره الديني، لكنها في الحقيقة ناتجة عنه، هذا رغم أن القانون الفرنسي يضمن حرية العقيدة ويعاقب على أي تمييز ناتج عن الانتماء العرقي أو الديني ، لكن قليلاً ما تطبق هذه القوانين في حالات المسلمين. كما أنه في غالب الأحيان على الفرنسي المسلم : أن لا يظهر دينه ، إذ يمكن أن يؤثر ذلك على وضعه الاجتماعي وحتى السياسي إن كان سياسياً، لذلك عمل كثير من الفرنسيين

المسلمين على الاختفاء بدينهم تقية ؛ لتحاشي هذه المعضلة. وذلك أسهل عليه بسبب شكله الذي لا يختلف عن سواه من الأهالي الفرنسيين.

ب - الحركيون :

بقي هؤلاء ضحية لما يمكن أن يسمى أساساً «بالخطيئة» بسبب آباءهم الذين اختاروا فرنسا على الجزائر وطنهم الأصلي، ومعظم الموجودين اليوم ترعرعوا في مخيمات تهجير عوملوا فيها معاملة خاصة ، كأجانب عرب رغم تمتعهم نظرياً بالجنسية الفرنسية ، فلا ينظر إليهم رجل الشارع الفرنسي بنظرة مختلفة عن العرب جميعاً المقيمين في فرنسا، فكثيراً ما يجدون أنفسهم عرضة للاعتداء الجسمي من طرف الفئات المتطرفة بالجرح والقتل، وكثيراً ما يعاملون بعنف خاصة من طرف الشرطة، كما يجدون انحيازاً في المدرسة والخدمات والعمل ، حتى أصبحت نسبة كبيرة منهم خارجة عن الدراسة معرضة للبطالة. زيادة على ذلك أن الجزائر أقفلت أبوابها في وجوههم ، ومنعتهم بصفة خاصة من زيارتها بدون سبب إنساني أو أخلاقي أو إسلامي، إذ يقول الله تعالى في القرآن الكريم: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الإسراء: ١٥] ، فلا يعقل أن تقطع جذور الأبناء بسبب أخطاء الآباء. ولم يتغير موقف الجزائر هذا إلا مؤخراً وبصفة محدودة جداً.

ج - البور :

رغم أن البور يشتركون مع أبناء الحركيين في نفس المتاعب التي يواجهونها من طرف المجتمع الفرنسي، إلا أن أبواب بلدانهم الأصلية، بما فيها الجزائر، ليست مقفلة عليهم. وقد نجح بعض هؤلاء في حياتهم العملية على حساب هويتهم الإسلامية، ومن بين هؤلاء مثلاً اليزايث عجني ، الممثلة الفرنسية الشهيرة.

د - المتجنسون :

هم الذين هاجروا إلى فرنسا من أجل العمل، واختاروا بعد إقامة تزيد أو تنقص الجنسية الفرنسية، فهم يواجهون نفس المتاعب التي يواجهها إخوانهم إن هم تشبثوا بهويتهم. ومنهم من ينجح في المجتمع الفرنسي على حساب تلك الهوية، كرودف نورييف، راقص الباليه الشهير الذي مات مؤخراً بالسيدا.

المبحث الثاني المسلمون الأجانب

أ - المقيمون بصفة قانونية:

يضمن الدستور الفرنسي للأجانب المقيمين بصفة قانونية حقوقاً تقل بالطبع عن حقوق المواطنة، لكنه يعطيهم حق الإقامة والحركة والعمل داخل القطر الفرنسي. ويحدد الدستور هذه الحريات في مجالات متعددة، مثل زيارة الأهل والحصول على بعض الوظائف، والسكن، وغير ذلك من الحقوق التي يجد فيها الأجنبي نفسه في الدرجة الثانية بالنسبة للمواطن الفرنسي. وفي كثير من الأحيان، لا يسمح للأجنبي إلا بإقامة مؤقتة تحتاج إلى التجديد دورياً، فيشعر بعدم الاستقرار مهما دامت إقامته.

ب - المقيمون بصفة غير قانونية:

أما الأشخاص المتواجدون في فرنسا بصفة غير قانونية، فوجودهم ناتج عن تواطؤ قوى اقتصادية تستعملهم لأدنى الخدمات وبأقل الأجور. وبما أن وجودهم غير قانوني فليس لهم حقوق، ولا يحميهم قانون، فوضعهم بذلك يشابه وضع العبيد في القرون الوسطى، وطبعاً هم دائماً معرضون للاكتشاف والطرده وضياح أبسط المكتسبات؛ وبسبب ذلك هم لا يشعرون بالاستقرار ولا يعيشون حياة طبيعية. وقد يلتجئ بعضهم إلى الزواج بأول فرنسية يصادفها حتى يتمكن من الحصول على الإقامة، فيؤدي ذلك في غالب الأحيان إلى ضياع دينه ودنياه^(١).

المبحث الثالث

الضغوط التي تفرضها الجماعة الإسلامية

وبصفة عامة نجد الجماعة الإسلامية نفسها، كجالية تحت ضغوط تؤدي مع الأيام إلى تشردها وضياح هويتها، خاصة أن القوانين الفرنسية لا تأخذ بعين الاعتبار وجود جماعة مسلمة لها خصوصياتها الدينية والثقافية. فالضغوط القانونية

(١) نفس المرجع السابق.

والاجتماعية تؤدي إلى مشاكل عديدة في المجالات الخمسة التالية: تذويب الهوية الإسلامية؛ والضغوط الاقتصادية؛ والضغوط الاجتماعية؛ والضغوط السياسية؛ والضغوط الثقافية.

أ - تذويب الهوية الإسلامية:

فيما يخص تذويب الهوية الإسلامية يتعرض المسلم داخل المجتمع الفرنسي، منذ ولادته، إلى عملية انصهار متواصلة؛ لقبول مبادئ وتصرفات المجتمع المسيحي الفرنسي بكل حذافيرها، وذلك منذ روض الأطفال إلى المدرسة الابتدائية الإجبارية إلى المدرسة الثانوية، ثم الخدمة العسكرية. كما تعمل الصحافة ووسائل الإعلام، المثيرة والمسموعة، على التقليل من شأن كل ما له علاقة بالإسلام، من قريب أو بعيد، بينما يعامل المجتمع الفرنسي المبادئ الإسلامية في أحسن الأحوال بالاستغراب، وفي أسوأها بالمعاداة السافرة والاستهجان.

وهكذا يكبر الطفل المسلم محملاً بمركب نقص يجعله يحاول التظاهر بمظهر الفرنسي النصراني، وإخفاء هويته الإسلامية. ومع الأيام وعبر الأجيال، يمكن أن يؤدي ذلك إلى انصهاره تماماً، وخروجه عن الجماعة الإسلامية، ومن أول مظاهر هذا الانصهار هي إبدال الأسماء المسلمة بالأسماء النصرانية للبنات والبنين. وكمثال على ذلك شخصيات معروفة في المجتمع الفرنسي، مثل اليزابيث عجنى المذكورة التي هي على حدود الانصهار النهائي، رغم أنها تذكر من وقت لآخر أنها من أصل جزائري، كذلك رودلف نوريف المذکور، وهو من الدين مسلمين ترين. فظهر انصهارهما باسمي اليزابيث ورودلف. وغيرهما كثيرون^(١).

ب - المشاكل الاقتصادية:

يواجه المسلمون في فرنسا وضعاً تمييزياً، إما قانونياً بالنسبة لغير المواطنين، حيث يفضل عليهم دائماً الفرنسي صاحب الجنسية، أو غير قانوني بالنسبة للفرنسيين المسلمين، حيث يواجهون انحيازاً ضدهم بسبب لون بشرتهم، إن كانوا يختلفون عن الفرنسيين الأصليين مظهرًا، ككثير من الحركيين والبور، أو

(١) «الأقليات الإسلامية في العالم اليوم» د. علي المنتصر الكتاني، صفحة: (٢٠).

بسبب انتماهم الإسلامي، إن كانوا غير ذلك كمعتنقي الإسلام الجدد. فيؤدي هذا التحيز إلى إضعاف وضعهم الاقتصادي. فيكون المسلم أول من يطرد من عمله في حالة الانكماش الاقتصادي، مثل ما يحدث في الوضع الراهن، أو آخر ما يوظف عندما يكون الوضع الاقتصادي أفضل. لذا نرى نسبة البطالة في الجماعة الإسلامية في فرنسا مرتفعة بنسب أكبر من غيرها من الجماعات، كما نرى أن المستوى الاقتصادي للمسلمين منخفض عن غيرهم، بينما نرى أن نسبهم أكثر ارتفاعاً في الوظائف الشاقة أو الوضيعة أو الخطرة.

ج - الضغوط الاجتماعية :

تؤدي الضغوط الاجتماعية على المجتمع الإسلامي الفرنسي، فرادى وجماعات، إلى إضعاف الخصوصيات الإسلامية حتى لا يعود هناك فرق بين المسلم وغيره. وتؤدي هذه الضغوط، إن لم تقاوم، إلى انصهار المسلمين انصهاراً كاملاً في المجتمع الفرنسي حولهم، ويبدأ ذلك بضياح اللغة العربية بين أبناء الجيل الأول. ثم التساهل في العبادات، من صلاة وصيام. ثم تضعف الروابط العصبية بين أفراد الجماعة، فترتفع الزيجات مع غير المسلمين من البنات والبنين، ثم يعود الأفراد على أكل غير المسلمين، بما في ذلك شرب الخمر وأكل لحم الخنزير. ثم يقلد المسلمون المجتمع غير المسلم المنحل بإطلاق العنان للحرية الجنسية والمعاشرة خارج الزواج، وحيث أن هذه الضغوط تؤدي إلى انهيار في المثل العليا لأفراد الجماعة الإسلامية، يكثُر في كثير منهم الانحراف والتشرذم، فتزيد نسبهم ارتفاعاً بين ساكني السجون، ودور العاهرات، ودور المجانين، ودور الأحداث المنحرفين^(١).

د - الضغوط السياسية :

يتلقف المجتمع الفرنسي وأحزابه السياسية كثيراً من أفراد نخبة الجماعة الإسلامية، فتتبناهم الأحزاب، اشتراكية كانت أم يمينية أم غيرهما، فيصبح الفرد المسلم أداة لتطويع جماعته، ويردد ما يقوله أعداء المسلمين عن الإسلام وأهله. ظهرت بذلك شخصيات من أصول إسلامية، وبأسماء إسلامية تتزعم جمعيات

(١) نفس المرجع السابق، صفحة: (٢٠).

شبه سياسية كـ «فرانس بلوس» (France- Plus) ، و «اس أو اس رسيزم» (SOS Rassisme)، تساند كل مجهودات إدماج الجماعة الإسلامية باسم حقوق الأفراد، ومحاربة التمييز والعنصرية^(١).

هـ - الضغوط الثقافية :

يغمر المجتمع الفرنسي الجماعة الإسلامية وأفرادها في سيل من الكتابات التي تنتقد المبادئ الإسلامية العليا أو تستهتر بها. ويمكن أن توظف مؤسسات ذلك المجتمع بعض نبغاء الجماعة لذلك الغرض، كالكاآب الطاهر ابن آلون وغيره، وذلك بترويج كتبهم وإعطاء الجوائز لهم.

الصحة الإسلامية في فرنسا

ظهرت الصحة الإسلامية في فرنسا مع بداية السبعينات من هذا القرن، أي قبل عشرين سنة تقريباً أو يزيد، وذلك بطريقة مفاجئة وسرعة هائلة، بين المسلمين ، كان يعتقد أنهم في طريق الانسلاآ عن الإسلام، مما دفع بكثير من الباحثين إلى التساؤل عن أسبابها، فكيف بدأت هذه الصحة؟

لقد آاء بناء المساجد استجابة لطلب المجتمع المسلم في فرنسا، ورغم أن هذا الطلب كان مفاجئاً وبطريقة يصعب تفسيرها، فقد آأت الاستجابة له من عدة آهات، فرنسية وآارجية، مما أدى إلى تنوع آريب في طريقة تنظيم آالية الإسلامية. فمن أهم الأطراف الفرنسية:

١ - الحكومة الفرنسية، رغم قانون (١٩٠٥م) الذي يفصل بين الدين والدولة.

٢- والمؤسسات الصناعية الفرنسية التي تعمل لديها أعداد كبيرة من العمال المسلمين.

أما الأطراف الآارجية: فأهمها حكومات ثلاث دول، هي الآزائر والمغرب والسعودية.

(١) نفس المرجع، صفحة: (٢١).

الفرع الأول

بناء المآجد

أول مسجد بني في فرنسا هو مسجد باريز، الذي كان بمبادرة من الحكومة الفرنسية. جاء بناؤه عام (١٨٤٩م) بتشجيع من السياسيين الفرنسيين الذين أرادوا إظهار فرنسا بمظهر الدولة التي تحكم أعداداً كبيرة من المسلمين في مستعمراتها^(١). وأنجز المشروع عام (١٩٢٢م)، وافتتح المسجد سلطان المغرب، المولى يوسف، في (١٥) سبتمبر (١٩٢٦م).

تأسس المسجد من طرف جمعية سميت بـ «جمعية أوقاف أماكن الإسلام المقدسة» التي سجلت في الجزائر العاصمة بتاريخ (١٦) فبراير (١٩١٧م)، عبر فرع الجمعية المسجل في باريس والمسمى بـ «المعهد الإسلامي لمسجد باريز»، أما أرض المسجد فكانت هدية من بلدية باريز. وأما مصاريف البناء فكان معظمها مساهمة من سلطان المغرب، والباقي من العالم الإسلامي، وبعد استقلال المغرب والجزائر أدى هذا الوضع إلى صراع بين حكومتي البلدين للسيطرة على المسجد، انتهى سنة (١٩٨٢م) بانتصار الجزائر.

لكن لم يكن لمسجد باريز دور مهم في جلب جماعة فرنسا الإسلامية إلى الإسلام، فموقعه في المقاطعة الخامسة من باريز كان يمثل إسلام المستعمرات أكثر ما يمثل صحوة جديدة لزراع الإسلام في فرنسا. وازداد عدد المسلمين منذ أسس مسجد باريز إلى أوائل السبعينات، من أقل من مائة ألف مسلم إلى أكثر من ثلاث ملايين، كما رأينا. وظل الإسلام في سبات، فلم يبنى في تلك الفترة أي مسجد خارج مدينة باريز.

إذن ماذا بعد سنة (١٩٧٠م)؟

يفسر المراقبون هذه الصحوة بما يسمونه «باستقرار المهاجرين»، ومعنى ذلك أن المهاجرين كانوا قبل ذلك يأتون رجالاً بدون عائلات، وفي أوائل الستينات بدأوا يستقدمون عائلاتهم، ويفكرون في الاستقرار نهائياً في فرنسا، فأخذوا يخافون

"Les banlieus de l'Islam" Gilles Kepel, Page ,65.

(١)

على ضياع الإسلام بين أبنائهم، بينما كانوا قبل ذلك يرون في هجرتهم هجرة مؤقتة ، ولا يفكرون إلا في جمع المال للعودة إلى بلادهم. وهذا التفسير غير كاف، لأن الحركيين قدموا في الستينات مع عائلاتهم، كما أن كثيراً من المسلمين كانوا يعيشون في فرنسا مع أبنائهم. فيجب إذن ربط الصحوة الإسلامية في فرنسا بالصحوة المماثلة في العالم أجمع في نفس الحقبة.

تعود المبادرة المؤثرة للصحوة الإسلامية إلى أواخر الخمسينات من هذا القرن، للأستاذ حميد الله، وهو مفكر هندي مسلم استقر في باريز، كان يعمل باحثاً في المركز الوطني للبحث العلمي. وأسس حينذاك الأستاذ حميد الله «المركز الثقافي الإسلامي» الذي ظل مجمعاً للمثقفين المسلمين، إلى أن أسس كذلك سنة (١٩٦٣م) «جمعية الطلبة الإسلاميين في فرنسا»، التي أصبحت القوة الفكرة وراء بداية أسلمة مسلمي فرنسا الذين كانوا على وشك الضياع المطلق^(١).

وفي سنة (١٩٦٣م)، أسست في فرنسا أول جمعية إسلامية تعمل على المستوى الاجتماعي، وهي «الجمعية الدينية الإسلامية» التي سجلت في (٢) يونيو (١٩٦٩) كجمعية فرنسية وليست كجمعية أجنبية، لأن رئيسها ومؤسسها كان مسلماً فرنسياً من أصل جزائري يعمل موظفاً في وزارة الداخلية. وبذلك لم تكن الجمعية ملزمة قانونياً بطلب إذن العمل، إذ لو كان مؤسسها أجنبياً ؛ لكان عليه واجب طلب الإذن، وكون القوة الدافعة لتأسيس هذه الجمعية عدد من الجزائريين والباكستانيين أعضاء «جماعة التبليغ» ، الذين لم يرضوا بقلّة نشاط مسجد باريز. وفتحت هذه الجمعية مسجدها في حي «بلفيل» (Belleville) أحد أحياء باريز الفقيرة حيث يسكن عدد من مسلمي أفريقيا الشمالية وأفريقيا السوداء. ورغم انشغال هذه الجمعية وخروج أعضاء «جماعة التبليغ» عنها وتأسيس مركزهم في حي «كليشي» (Clichy) سنة (١٩٧٢م)، أصبح مسجد «بلفيل» مركز نشاط كبير منافس لنشاط مسجد باريز، ومستجيب لتطلعات الطبقة المسلمة الفقيرة. وأرسلت مصر لهذا المسجد إماماً على نفقتها، فيما ساندته المملكة العربية السعودية عبر الشيخ أبي بكر الجزائري، أحد أساتذة

(١) المسلمون في أوروبا وأمريكا، د. علي المتصر الكتاني، صفحة: (٢٠٢).

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ^(١).

وفي عام (١٩٧٦ م)، قررت مدينة باريز إعادة بناء منطقة « بلفيل » وتخطيط منشأتها لقدمها ، بما فيها المسجد . فاضطرت «الجمعية الدينية الإسلامية» إلى قبول مساعدة من الكنيسة الكاثوليكية التي سمحت لها باستعمال كنيسة «نوتر دام دو لاكروا دو منيلسمونتان» (Noter Dame de la Croix de Mcnilsmontant) المجاورة لـ «بلفيل» ، وفي سنة (١٩٨١م)، اشترت الجمعية بناء شاسعاً في زنقة طنجة بالمقاطعة (١٩) من باريز، وأسست فيه «مسجد الدعوة»، الذي أصبح يعرف شعبياً باسم «مسجد ستالينغراد» ؛ بسبب وجوده قرب مخرج المترو الحامل لذلك الاسم. وفي نفس الوقت ، أسست «جمعية التبليغ» مسجد عمر في زنقة «جان بيير تينبو» (Jean Pierre Timbaud) في «بلفيل»، وأصبح المسجدان مع مسجد باريز من أكبر مساجد العاصمة الفرنسية.

غير أن بلدية باريز قررت بتاريخ (٨) يوليوز (١٩٨٠م) ، نزع ملكية «مسجد ستالينغراد» وهدمه، بحجة أنه غير صالح للاستعمال. فقاومت الجمعية هذا القرار. ولا زال المسجد المذكور قائماً بنشاط ضخم إلى الآن. وفي نفس الوقت تأسست جمعيات مماثلة في أنحاء فرنسا خارج باريز، في ليون (١٩٧١م) ومونبيلي (١٩٧١م) ، ومرسيلية (١٩٧٣م)، وكثير من المدن الأخرى ^(٢).

المبحث الأول

دور الكنيسة

في أوائل مراحل الصحوة الإسلامية في فرنسا، عملت الكنيسة، الكاثوليكية والبروتستانتية، على مساعدة الجمعيات الإسلامية الناشئة، وذلك بإعطائها أماكن للصلاة والاجتماع. وكان الدافع للكنيستين مبدآن أساسيان، هما الحوار الإسلامي المسيحي، ومقاومة العنصرية.

(١) "Les banlieus de l'Islam" Gilles Kepel. Page. 191.

(٢) نفس المصدر، صفحة: (١٩٢).

وسهلت الكنيسة في بعض الأحيان بيع الكنائس للمسلمين ؛ لتحويلها إلى مساجد، لكن سرعان ما توقفت هذه المساندة في أواخر السبعينات، عندما ظهرت الصحوة الإسلامية كحركة قوية لأسلمة المسلمين في فرنسا. فحل محل الكنيسة في التعامل مع المسلمين المؤسسات الصناعية والحكومية الفرنسية^(١).

المبحث الثاني

دور المؤسسات الصناعية الفرنسية

رأت الصناعة الفرنسية أن الاستجابة لمطالب العمال الدينية تجعلها تتوصل إلى السلم الاجتماعي والعمالي بأرخص الأثمان، وذلك بفتح قاعات للصلاة في «مسكن العمال» (Fovers des Travailleurs)، وفي المصانع، وفي «سكن أصحاب الدخل المحدود ه.ل.م» (Habitations a Loyers Moderes HLM) وهكذا انتشرت قاعات الصلاة والجمعيات الدينية الإسلامية بسرعة هائلة عبر كل التراب الوطني الفرنسي، وأصبحت زعامة هذه الجمعيات تكون المفوضين الاجتماعيين مع الصناعة الفرنسية وتطالبها بالاعتراف، وأدى ذلك إلى تحويل القرار السياسي الفرنسي نحو المسلمين على المدى البعيد.

ابتدأت القصة في صيف عام (١٩٥٦م)، إبان حرب التحرير الجزائرية، حين أسست الحكومة الفرنسية «الشركة الوطنية لبناء السكن للعمال الجزائريين، سوناكوترال» (Societe Nationale pour la Construction de l'Habitat des Travailleurs Algeriens. SONACOTRAL)، ولكن بعد استقلال الجزائر في عام (١٩٦٢م)، تحولت شركة «سوناكوترال» إلى «الشركة الوطنية لبناء سكن العمال، سوناكوترال» (Societe Nationale pour la Construction de l'Habitat des Travailleurs, SONACOTRAL)^(٢).

وابتدأت هذه الشركة في بناء «سكن أصحاب الدخل المحدود، ه.ل.م». كما أصبحت تدير سلسلة من الفنادق ؛ لسكن العمال الذين يعيشون

(١) نفس المصدر، صفحة: (١١٨).

(٢) نفس المصدر، صفحة: (١٢٥ - ١٢٦).

بدون عائلاتهم. وكان ما يقارب (٨٨٪) من هؤلاء العمال مسلمين من الجزائر والمغرب وتونس، يعاملون معاملة أقرب ما يكون إلى معاملة العبيد. فرغم أنهم كانوا يعدون مقيمين في تلك الفنادق، فقد أجبروا بعقد ايجار على احترام ما سمي بأنظمة السكن، جعلتهم يفقدون حريتهم وحياتهم الخاصة، ويصبحون تحت تصرف كامل لمدير السكن. أما نوعية السكن فكانت سيئة جداً، مع اكتظاظ شديد وسوء معاملة. وكانت بفرنسا مساكن أخرى تقوم بنفس المهمة، مثل سكن «الجمعية لتنمية البناء والمعادن، آ. د. ا. ف.» (ADEF).

وأدى هذا الوضع إلى ثورة عمالية انفجرت سنة (١٩٦٧م)، في نفس الوقت الذي ثار فيه طلاب فرنسا، وسمح لأول مرة حينذاك للعمال الأفارقة السود المسلمين بافتتاح مصلى في إحدى قاعات مسكنهم العمالي. وكانت هذه فاتحة تبعتها شركات أخرى ؛ لتهدئة ثورة عمالهم على الأحوال الصعبة التي يعيشونها. ففي سنة (١٩٧٣م)، اتبع مثال شركة «آ.د.ا.ف.» و «سوناكوترا» خاصة «بويني» (Bobigny).

ورغم ذلك، ظل الاتجاه انفرادياً، وعدد قاعات الصلاة محدوداً، حتى عام (١٩٧٥م) عندما اتبعت شركة «سوناكوترا» ما يمكن أن يسمى بسياسة فتح المساجد، للوصول بالمقابل إلى تهدئة العمال المسلمين بأرخص التكاليف، لأنها لا تفعل أكثر من الإذن لهم باستعمال إحدى الغرف أو القاعات للصلاة. وكان هذا التحول ناتجاً بطريقة غير مباشرة، عن حرب رمضان عام (١٩٧٣م)، التي أدت إلى حرب اقتصادية أثرت على العمال المسلمين أكثر من غيرهم، وأدت إلى احتجاجات واضرابات، وتقوية للهوية الإسلامية بينهم. وهكذا لم يصل عام (١٩٧٨م) حتى أصبحت جميع مساكن العمال في فرنسا تحتوي على قاعات للصلاة كلما تواجد بها مسلمون^(١).

ويعتقد المحللون الفرنسيون، وعلى رأسهم «كيبيل» (Kepe): أن هذه القاعات المتواضعة أصبحت في الحقيقة مدارس لتكوين الزعامة الإسلامية، وتحويل ديانة المطالبين بها من مستوى فردي عبادي إلى مستوى أعلى، تشعر فيه الجماعة الإسلامية بوجودها، وتطالب معه بحقوقها.

(١) نفس المصدر، صفحة: (١٣٦).

فتكونت جمعيات تقوم بدور التعريف بمبادئ الإسلام الشمولية، وأصبحت تتحرك بحرية مطلقة داخل مساكن العمال، باستعمال قاعات الصلاة كمراكز لها، مما أعطاهما قوة تحرك لم تكن تحلم بها من قبل.

ومن الجمعيات التي تكونت « جمعية العقيدة والعمل » ، التي هي الغطاء لجماعة التبليغ بفرنسا، « والجمعية الدينية الإسلامية بمدينة ليون، أصيل » (Association Cultuelle Islamique de Lyon, ACIL) و«جمعية مسلمي الألب البحرية، أمام» (Association des Musulmans des Maritimes, AMAM) في منطقة نيس، و«التجمع الإسلامي بفرنسا، قيف» (Groupe Islamique de France, GIF) وسيطرت هذه الجمعيات بسرعة على مراكز الصلاة في فرنسا، وحولتها إلى مراكز أسلمة للمسلمين الفرنسيين الذين كادوا أن يضيعوا عن الإسلام قبل ذلك.

المبحث الثالث دور الحكومة الفرنسية

لم تنتبه الحكومة الفرنسية لهذا العامل الإسلامي الجديد إلا سنة (١٩٧٦م)، فأسس الرئيس الفرنسي منصباً جديداً في الحكومة الفرنسية، وهو «سكترارية الدولة لشؤون العمال المهاجرين» التي حددت سياستها في أربع نقاط هامة:

١ - مراقبة «التحرك السكاني»، بوقف تزايد عدد المهاجرين واحتواء عائلات الموجودين في البلاد، اقتصادياً واجتماعياً.

٢ - التشاور المستمر مع الحكومات التي قدم منها المهاجرون.

٣ - إعطاء المهاجر حرية اختيار مصيره بما في ذلك المحافظة على هويته الثقافية والدينية.

٤ - إيجاد الشروط الضرورية لمساواة حقيقية بين المهاجرين والفرنسيين.

أما فيما يخص الإسلام، فقد قررت الدولة تشجيع إيجاد حلول للمسؤولية الدينية والنزاعات العمالية ؛ بتأسيس قاعات للصلاة في مناطق تركز المسلمين، كما قررت العمل في الاتجاهات الأربعة التالية:

- ١ - السماح بـيـث برامج دينية إسلامية في الإذاعة.
- ٢ - السماح بالخدمات الدينية الإسلامية في المستشفيات والسجون.
- ٣ - تشجيع إنشاء المقابر الإسلامية.
- ٤ - تسهيل العبادات الإسلامية في مراكز العمل^(١).

ومثل المؤسسات الصناعية، اتخذت الحكومة الفرنسية هذه القرارات رغبة منها في الوصول إلى السلم الاجتماعي ، والهدوء في مراكز العمل . وتعاونت معها الصناعة الفرنسية لنفس الأسباب، خاصة وأنها كانت تتحول إلى الآلية، وبذلك كانت على أبواب الاستغناء عن عدد كبير من العمال . فرأت الحكومة والمؤسسات الصناعية أن التجاء هؤلاء العمال المسرحين للدين سيثيهم عن الثورة والاحتجاج.

وتقوى هذا الاتجاه في سنة (١٩٨٢م)، بعد نزاع أكبر نقابتين عماليتين في فرنسا في معامل «طالبوا» (Talbot)، و«ستروين» (Citroen)، وهما «ص.س.ل.» (CSL) و«ص.ق.ت.» (CGT)، فساندت نقابة «ص.ق.ت.» الدفاع عن الإسلام في حربها ضد «ص.س.ل.» ؛ لاجتلاب العمال المسلمين إليها، وناضلت من أجل فتح أكبر عدد ممكن من قاعات الصلاة^(٢).

وهكذا نرى أن انبعاث الإسلام، من مستوى ضعيف في أول الأمر، نتج عن قوى متعددة لا علاقة لها بالإسلام، كل منها كان يتمنى أن يربح شيئاً من استجابته لطلب المسلمين بالتعبير عن هويتهم.

(١) نفس المصدر، صفحة: (١٣٩).

(٢) "Les banlieus de l'Islam" Gilles Kepel. page, 158.

الفرع الثاني الهدم والسلم الاجتماعي

المبحث الأول

مرحلة قاعات الصلاة في "ه.ل.م."

كانت قاعات الصلاة في مساكن العمال والمصانع تخدم أفراداً فقط، وبذلك كان دورها الاجتماعي في أسلمة المجتمع المسلم في فرنسا محدوداً. لكن عندما أصبحت مجمعات «ه.ل.م.» التي تضم عائلات مسلمة تهتم هي الأخرى بفتح قاعات للصلاة، دخل دور الانبعاث الإسلامي في فرنسا مرحلة أعلى، ذلك أن مجمعات «ه.ل.م.» تديرها مجالس إدارية، سرعان ما أصبحت تواجه ضغوطاً من طرف النزلاء ؛ لتيسير تحويل شقق بالمجمعات إلى مراكز إسلامية. فأصبحت تستجيب لتلك المطالب، خاصة وأن فتح مثل تلك المساجد في تلك بالمجمعات لم تكن تلفت لا نظر الصحافة ولا المقيمين غير المسلمين. لكن هذه المساجد الجديدة أصبحت تجلب عائلات مسلمة بأكملها فكان لها دور كبير في أسلمة المجتمع المسلم في فرنسا.

أسست مجمعات «ه.ل.م.» بعد الحرب العالمية الثانية ؛ لمساعدة الطبقات الفرنسية الفقيرة. لكن بعد سنة (١٩٧٥م)، هجرها الفرنسيون، فأصبحت تستقطب عائلات المهاجرين المسلمين. وكانت لهذه العائلات أعداد كبيرة من الأطفال، ولم تكن في تلك المجمعات تسهيلات اجتماعية لاحتوائهم، فاستجلبتهم تلك المساجد والجمعيات الإسلامية ؛ بسرعة هائلة بتشجيع من الآباء الذين خافوا على أبناءهم من الضياع والانحراف^(١).

(١) نفس المصدر السابق، صفحة: (١٦٠).

المبحث الثاني

دور جماعة التبليغ

وصل أول وفد من جماعة التبليغ إلى فرنسا سنة (١٩٦٢م) دون أن يكون لتلك الزيارة تأثير يذكر. لكن وصول وفدين سنة (١٩٦٨م) أدى إلى زرع أول خلية تبليغية في فرنسا سنة (١٩٦٩م) بتأسيس «الجمعية الدينية الإسلامية». ثم انفصلوا عن هذه الجمعية سنة (١٩٧٠م)، وفتحوا مركزاً لهم في بلدة «كليشي» (Clichy)، وعملوا تحت شعار جمعية سموها «الجمعية الإسلامية، العقيدة والعمل» (Association Islamique foi et Pratique, AIFP)^(١).

أسست هذه الجمعية عام (١٩٧٣م) مركزاً آخر لها في شارع «جان بيير طامبو» (Jean Pierre Timbaud) في «بلفيل» (Belleville)، وذلك في عمارة قديمة؛ وسموا هذا المركز «مسجد أبي بكر». وأسسوا في نفس الشارع كذلك، «مسجد عمر»، ثم أسسوا «مسجد علي» في حي «لوسنتي» (Le Senteir). وتبع ذلك سلسلة من المساجد في ضواحي باريس وليون ومرسيلية وروان، وغيرها من المدن الفرنسية، وقد كان مسجد عمر هو المسجد الجامع؛ لمساحته التي يمكنها أن تستوعب (١٥٠٠) مصلي. وكان أمامه بناء تونسي اسمه محمد الحمامي، عمل على أسلمة الحي بأجمعه حيث فتحت به دكاكين يبيع اللحم الحلال والمكتبات الإسلامية.. إلخ.

ويعتقد المراقبون للوضع الإسلامي في فرنسا أن جماعة التبليغ، بطرقها السهلة وتقنياتها في الدعوة، استطاعت أن تؤثر على كثير من العائلات المسلمة في فرنسا. لكن عندما يرجع المسلم إلى تطبيق الإسلام عبر جماعة التبليغ، يرى أنها لا تستجيب لرغبته في تكوين إسلامه في مجالات عدة خارج العبادة، حيث أنها تمنع التدخل في الشؤون السياسية، وأحياناً تمنع الخوض في المشاكل الاجتماعية وغيرها، لذا أصبحت «جماعة التبليغ» في فرنسا جسراً يربط المسلمون في وضع الضياع إلى وضع روحي للتعود على العبادات، ومنه يدخلون إلى جمعيات أخرى أكثر حركية واختصاصاً.

(١) نفس المصدر السابق، صفحة: (١٩٢).

المبحث الثالث

دور المملكة العربية السعودية

اتسمت سنوات السبعينات من هذا القرن بارتفاع هائل في أثمان البترول الذي تصدره الدول العربية إلى العالم، وذلك نتيجة لحرب رمضان عام (١٩٧٣م)، مما أعطي الدول البترولية ثروة مفاجئة هائلة، وبالتالي نفوذاً عظيماً، ومن بين هذه الدول نذكر ليبيا والكويت والإمارات العربية المتحدة، وبوجه خاص المملكة العربية السعودية، التي كانت أكبر متصرف في حرب رمضان. بينما انهارت نهائياً فكرة القومية العربية بعد انهزامها في حرب الستة أيام في سنة (١٩٦٧م)، وأدى هذا الوضع إلى تشجيع الحركة الإسلامية من طرف المملكة العربية السعودية، التي قامت على أساس حركة إصلاحية إسلامية. فأصبح ارتباط هذه الدولة بالإسلام ضرورياً لبقائها. كما حاولت المملكة العربية السعودية أن تبسط نفوذها عبر التأثير على الجماعات الإسلامية والفكر الإسلامي في العالم أجمع، خاصة الاتجاه السلفي الذي دعا إليه مؤسسها محمد بن عبد الوهاب.

وكانت المملكة العربية السعودية تعمل عبر رابطة العالم الإسلامي التي أسسها الملك فيصل رحمه الله سنة (١٩٦٤م) بمكة المكرمة لتنافس الجامع الأزهر بمصر في التأثير على الأمة الإسلامية عبر العالم، في إطار المنافسة التي كانت قائمة بين مصر والمملكة العربية السعودية آنذاك، وأصبح للرابطة تأثير عالمي بعد هزيمة حرب (١٩٦٧م). فأسست سنة (١٩٧٥م) المجلس العالمي للمساجد، وفتحت مكاتب لها حول العالم. ومن بينها مكتب باريز الذي افتتح سنة (١٩٧٧م). وكان من أهم أعمال هذا المكتب إجراء إحصاء لأماكن الصلاة والمساجد الموجودة في فرنسا، وتجميع طلبات المساعدة القادمة من الجمعيات الإسلامية، وإعطاء المساعدات المالية، وتوزيع المصاحف والكتب الإسلامية، وتعيين الأئمة. إلخ.

وكان ضرورياً على مكتب الرابطة بباريز للقيام بكل هذه المهمات، أن يحصل على كفاءات بشرية هامة وأموال كافية لإدارته، وترأس هذا المكتب رجل جامعي

سوري كان يعمل في منظمة اليونسكو اسمه عبد الحليم خلدون الكناني^(١).

وتزايدت أعداد المساجد في فرنسا حسب إحصاءات الرابطة، فوصلت إلى (٧٢) سنة (١٩٧٨م) و(١٤٠) سنة (١٩٧٩م)، (٢٢٤) سنة (١٩٨٠م) و(٣٠٠) سنة (١٩٨٢م) و(٤١٠) سنة (١٩٨٣م) و (٤٥٦) سنة (١٩٨٥م)، إلخ.

وفي الحقيقة لم تكن هذه الأرقام كاملة، لأن كثيراً من المساجد لم تتصل بمكتب الرابطة، ومثال ذلك أن عدد المساجد سنة (١٩٨٥م) كان ضعف ما بلائحة الرابطة، أي حوالي (٩٠٠) مسجد، وأصبح عددها سنة (١٩٩٣م) يقارب الألفين.

كان هدف رابطة العالم الإسلامي من هذا الإحصاء تصنيف مراكز الصلاة وجمعياتها ؛ بهدف اختيار من يستحق المساعدة منها. وحددت من أجل ذلك أربعة عوامل:

١ - عدد المسلمين الذين يخدمهم المسجد.

٢ - تكلفة المشروع ونسبة مساهمة الجماعة الإسلامية المحلية فيه .

٣ - نشاطات المسجد.

٤ - ملكيته^(٢).

وهذه النقطة الأخيرة هي أكبر مساهمة ساهمتها الرابطة في تنمية الوجود الإسلامي في فرنسا، لأن الفرق قانونياً ضخمة بين مسجد تمتلكه جمعية إسلامية ومصلى يستعمل في عمارة بموافقة ممتلكيها غير المسلمين، وبهذه كان دور الرابطة عظيماً بتشجيعها للجمعيات الإسلامية على امتلاك المقرات التي تستعملها للصلاة أو تحويلها إلى مساجد. وهذه السياسة تختلف عن السياسة التي اتبعتها المؤسسات الفرنسية ؛ بتسهيل أماكن للصلاة للعمال مقابل السلام الاجتماعي بأقل تكلفة.

وفي المجال الاجتماعي، الفرق شاسع بين السياستين. فمثلاً عندما كانت شركة «رينو» (Renault) تسهل لعمالها قاعة للصلاة في معاملها أو في سكن

(١) "Les banlieus de l'Islam" Gelles Kepel, Page, 211.

(٢) نفس المصدر، صفحة: (٢١٥).

العمال، كانت في الحقيقة تجعل نفسها الوسيط بين المسلمين وبين المجتمع الفرنسي، مما يخفي النمو الإسلامي عن المجتمع الفرنسي، وهذا ما سهل انتشاره بقوة كبيرة دون مقاومة اجتماعية تذكر. أما عندما أخذت الجمعيات الإسلامية تؤسس مساجدها وتملكها، تكون قد خرجت عن وساطة المؤسسات الفرنسية مباشرة إلى المجتمع الفرنسي، وبهذا أصبح دور هذه الجمعيات التعامل مع هذا المجتمع سياسياً واجتماعياً، ويكون التأثير أهم بكثير عندما يصبح المظهر الإسلامي واضحاً ببناء مسجد ذي هندسة تشبه المساجد في بلاد المسلمين بقبابه ومناراته، وهذا ما أدى في أول مرة إلى مصاعب مع المجتمع الفرنسي غير المسلم في كل المدن التي يطلب فيها المسلمون بناء مساجدهم.

وكان فضل المبادرة في هذا المجال لمكتب الرابطة بباريز، والشعور بأن امتلاك المساجد يكون مرحلة جديدة وهامة في توطيد الإسلام بفرنسا، رغم أن ذلك المكتب لم يساهم مساهمة فعالة مالياً لجعل الامتلاك ممكناً، لكنه نشر الفكرة، فاستقبلت بحماس من جميع مسلمي فرنسا، حيث أخذت الجمعيات الإسلامية المختلفة تحاول تأسيس مساجد تحت ملكيتها بأموال تجمعها من الرابطة أو من غيرها.

المبحث الرابع دور الجمعيات الأخرى

ومن أهم الجمعيات التي أثرت إيجابياً على المسلمين في فرنسا «التجمع الإسلامي في فرنسا» (GIF)، وله علاقة وثيقة بالإخوان المسلمين عبر مرشده الديني اللبناني الأصل الشيخ فيصل مولوي. ولهذا التجمع مسجدان، أحدهما في بلنسيان (Valenciennes) والثاني في باريز، وله تأثير كبير على مساجد كثيرة أخرى في فرنسا. تأسس هذا التجمع سنة (١٩٧٩م) في بلنسيان بمبادرة طلاب تونس، ثم نقل مقره إلى باريز سنة (١٩٨١م) بهدف الدعوة بين العمال المسلمين المتأثرين حينذاك بجماعة التبليغ. ومعظم أعضاء هذا التجمع من طلبة دول

المغرب العربي الذين لهم ثقافة عربية إسلامية جيدة، وهم متأثرون بالشيخ حسن البنا وسيد قطب وأبو الأعلى المودودي رحمهم الله تعالى، وغيرهم من علماء الإسلام المعاصرين^(١)، وهدفهم توعية الجماهير الإسلامية، لبناء مجتمع إسلامي متكامل، بما فيه الدولة الإسلامية.

ومن أهم برامج «التجمع الإسلامي في فرنسا» تأسيس مسجد السلام في باريس كمركز للدعوة، من أنشطته تنظيم رحلات الحج لمسلمي فرنسا، ومحاضرات من طرف كبار العلماء الوافدين، ومعارض سنوية للكتاب الإسلامي. كما أن التجمع ينظم مخيمات للشباب الإسلامي، ويقوم بأعمال اجتماعية في المستشفيات والسجون، ومساندة الفقراء، كما يهتم بمواضيع الأمة الإسلامية الأساسية، كفلسطين وأفغانستان ولبنان والبوسنة والهرسك وكشمير، ولهذا كان له تأثير كبير على الطبقة المثقفة من مسلمي فرنسا.

وفي فرنسا تجمعات أخرى مشابهة، مثل «اتحاد الجمعيات الإسلامية في فرنسا» (UOIF) الذي تتجمع فيه أكثر من ثلاثين جمعية إسلامية مغربية وتركية، لها علاقة وثيقة بالإخوان المسلمين المعتدلين وبحزب الرفاه في تركيا.

ومن بين هذه الجمعيات من له تأثير في منطقة فرنسية دون غيرها، كـ«جمعية مسلمي الألب البحرية، أمام» (AMAM) التي أسسها طلبة تونسيون سنة (١٩٧٩م)، وأصبح لها تأثير كبير في الساحل الأزرق الفرنسي، ولهذه الجمعية حوالي عشرة مراكز إسلامية، تقع في أبنية أنيقة ومجهزة كلها بمسجد ومكتبة إسلامية بما فيها الكاسيتات والأفلام للكبار والصغار، ولها حافلات لنقل الأطفال^(٢).

وقد انضم «قيف» و«أمام» لـ «اتحاد الجمعيات الإسلامية في فرنسا» الذي طبع يوميات إسلامية لها تأثير كبير على المراكز الإسلامية في فرنسا، حددت فيه مواقيت الصلاة والصيام بجتهادها وباستقلالية تامة عن البلاد الإسلامية، وبهذا عمل هذا الاتحاد عبر هذه اليوميات وغيرها على توطيد الإسلام في فرنسا، وجعله مستقلاً عن حكومات البلاد الإسلامية، لذا تختلف يوميات هذا الاتحاد

(١) نفس المصدر، صفحة: (٢٥٨).

(٢) نفس المصدر، صفحة: (٢٧٤).

عن يوميات مسجد باريز الذي يتبع حكومة الجزائر^(١). ولا يخفى أن تقرير يوم الصيام والإفطار أعطته حكومات الدول الإسلامية أهمية كبرى، وجعلته مظهراً من مظاهر سيطرتها على جاليتها في المهجر، ويظهر مما سبق أن أوضاع البلاد الإسلامية، خاصة تلك التي لها مواطنون في فرنسا، تؤثر تأثيراً كبيراً على المسلمين في فرنسا.

وفي سنة (١٩٧٩م)، أسس مسلمون أتراك «الاتحاد الإسلامي في فرنسا، ويف» (UIF, Union Islamique en France) له علاقة وثيقة بحزب سلامات التركي، وأصبح لهذا الاتحاد عشرات الفروع عبر فرنسا، وبعد أن انضم هذا الاتحاد إلى «اتحاد الجمعيات الإسلامية في فرنسا، أويف» (UOIF) انبثق عنه «اتحاد الجمعيات الإسلامية في فرنسا، فايف» (FAIF, Federation des Associations Islamique en France)^(٢).

ولكن ظلت «ويف» أقوى التجمعات التركية في فرنسا انطلاقاً من مسجدها في باريز بحي «لوسنتي» (LeSentier)، ومن أهم منجزات هذا الاتحاد القيام بالأعمال التجارية؛ لمصلحة الدعوة الإسلامية خاصة في المجالات الغذائية. فأسست سنة (١٩٨٩م) شركة «الهجرة» التي اشترت مصانع للجن في «النورماندي»، وبدأت تصنع أجباناً خالية من المواد الحيوانية المحرمة شرعاً، كما يقوم الاتحاد بأعمال اجتماعية وتعليمية مركزاً على أطفال المدارس، وسهل الاتيان بأئمة للمراكز الإسلامية التابعة له، مما أدى إلى تخوف الحكومة التركية التي عملت عبر قنصلياتها على إرسال أئمة تحت نفوذها.

الفرع الثالث

وضع الحركات الإسلامية المغربية والجزائرية في فرنسا

لم تتمكن الحركات الإسلامية المغربية والجزائرية من السيطرة على الوضع بين جالياتها في فرنسا كما فعلت الحركات التونسية والتركية، لأن سيطرة حكومتي

(١) نفس المصدر، صفحة: (٢٧٥).

(٢) نفس المصدر، صفحة: (٢٧٨).

المغرب والجزائر على مواطنيها في فرنسا أقوى من سيطرة تونس وأنقرة.

ففيما يخص الجزائريين عمل مسجد باريز على تأطيرهم تحت نفوذ الحكومة الجزائرية، وهذا ما أخذ يتحول بعد أحداث (١٩٩٢م)، مما جعل المجال أكبر في يد الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

أما فيما يخص المغاربة، فالعلاقة القائمة بين الحكومة المغربية والحركات الإسلامية في المغرب، التي رغم توترها لم تصل إلى حد القطيعة، جعلت الجمعيات الإسلامية في فرنسا ذات التأثير المغربي تعمل جهدها هي الأخرى على الاعتدال في معاملتها مع حكومات المملكة المغربية.

وكمثال على هذه الجمعيات المغربية «الجمعية الدينية الإسلامية طارق بن زياد، اكتيز» (ACTIZ) بمدينة «مانت» (Mantes) التي اشترت قصراً قديماً على ضفاف نهر السين، وسط عدة هكتارات من الأراضي، وحولته إلى مركز إسلامي يضم مسجداً ومدرسة ومكاتب، وأصبح هذا المركز دائم النشاط والحركة، مليئاً بالطلبة والأطفال، كما أنه يستعمل في العطل مخيماً إسلامياً ؛ لتدريب الناشئة على حياة إسلامية بعيدة عن المحرمات، ولا يفكر القائمون على هذه الجمعية بتأسيس مجتمع إسلامي في فرنسا، بل هدفهم أسلمة المغاربة ؛ كي يرجعوا إلى وطنهم أحسن إسلاماً.

ومدينة «مانت» هي من أهم مراكز المسلمين في فرنسا، أسس فيها سنة (١٩٧٦م) «اتحاد إيغلين الإسلامي» (Union Islamique des UIV. Yvelines)، يضم المغاربة والجزائريين والتونسيين وقدماء الحركيين وغيرهم من مسلمي المنطقة، وطلب الاتحاد، أثر تأسيسه، من بلدية «مانت» مقرأً لنشاطه الديني، فأعطته شقة من ثلاث غرف في الطابق الأول من إحدى بنايات العمال. لكن هذا المقر أصبح غير كاف سنة (١٩٧٩م)، فحاول الاتحاد الحصول على بناء كبير يقيم فيه المسجد، لكن سرعان ما جابهته مقاومة سكان المدينة غير المسلمين^(١).

فعندما أراد الاتحاد الحصول على فيلا ؛ لتحويلها إلى مسجد في منطقة «فال فوري» (Val Fourre)، قام أهل الحي بالاحتجاج الشديد. فتدخل عمدة البلدة

(١) نفس المصدر، صفحة: (٢٨٧).

وسهل للاتحاد شراء أرض في نفس الحي، عوضاً عن البيت المذكور، لبناء مسجد عليها. لكن سرعان ما تكونت جمعية معادية للمسجد من طرف أهالي فرنسيين اسمها «جمعية فال فوري للبيئة»، ادعت أن بناء المسجد يؤدي إلى إفساد بيئة المنطقة، لكن رغم هذه المعارضة فقد عمل الاتحاد على بناء المسجد بسرعة، وكلف بناؤه أكثر من ستة ملايين فرنك فرنسي، ابتداءً بناؤه سنة (١٩٨١م)، وافتتح في نفس السنة بحضور (٢٦) سفيراً مسلماً، وعدد كبير من زعماء المسلمين في فرنسا، وأصبح من أكبر مساجد فرنسا بمدرسته ومكتبته ومركزه الرياضي، كما أصبح منذ (١٩٨٢م) مقر «اتحاد الجمعيات الإسلامية في فرنسا» (UAIF)، الذي يختلف عن «اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا» (UOIF)^(١).

وبصفة عامة، فالجمعيات المغاربية، في منطقة إيفلين وغيرها من مناطق فرنسا، تحاول تدريب أتباعها على إسلام حركي يختلف عن الإسلام الشعبي المعروف في المغرب، ولا شك أن بناء مسجد «مانت» تيسر بموقف عمدة البلدة المتعاطف مع المسلمين، إذ وقف بقوة في وجه المتطرفين الفرنسيين الذين حاولوا التعرض لبنائه.

وجدير بالذكر أن مثال «مانت» يختلف عن مدن أخرى. فكلما حاول المسلمون بناء مسجد بمنارته وهندسته الإسلامية، واجهوا مقاومة الأهالي، وأحياناً المسؤولين كذلك. وفي أغلب الأحيان يرفض مشروع بناء المسجد جملة وتفصيلاً من طرف المجالس البلدية. وهكذا لم يسمح في الثمانينات ببناء مسجد دون مشاكل كبرى سوى في مدينة «إيفري» (Ivry) بمنطقة «إيسون» (Essonne).

ففي غالب الأحيان عندما تحاول جمعية إسلامية امتلاك مسجد، تشتري أرضاً أو بناية عادية أو معملًا قديماً أو مخزناً، فتحوله إلى مسجد دون أن يظهر أي اختلاف على مظهره الخارجي، وبدون مقاومة تذكر من طرف غير المسلمين، لكن المعركة تبدأ على أشدها عندما تقوم الجمعية بتخطيط مشروع لبناء مسجد على تلك الأرض، وتحدد خطوط المقاومة عندما تتقدم بطلب من المجلس البلدي بإقامة البناء.

(١) نفس المصدر، صفحة: (٢٩٠).

فمن جهة، الجمعية الإسلامية وأعضاؤها من مسلمي البلدة، ومن جهة أخرى، السياسيون المحليون وخاصة الأكثرية في المجلس البلدي التي يمكنها أن تأذن بالبناء أو تستعمل حقها في الشفعة، ومن جهة ثالثة، الأهالي غير المسلمين الذين ينظمون أنفسهم غالباً في جمعيات للدفاع عن البيئة أو عن الحي لمقاومة المشروع. وتظهر هذه المقاومة العنيفة من أوساط كثيرة في المجتمع الفرنسي التي تعارض توطين الإسلام في فرنسا، ويمكن سرد عشرات القصص للمعارك التي تخوضها الجماعة الإسلامية كلما أرادت أن تبني مسجداً لها، وسأكتفي هنا بالثالين التاليين:

المثال الأول: مسجد «ليل» (Lilles): في سنة (١٩٧٢م)، قرر أسقف مدينة ليل، في شمال فرنسا، جعل كنيسة تحت تصرف الجماعة الإسلامية ؛ لتحويلها إلى مسجد، وكان يظن أن هذه الجماعة الإسلامية تعني السلطات الجزائرية. وفعلاً سلم الكنيسة لقنصل الجزائر في يوم الجمعة (٢٠) يونيو سنة (١٩٨٠م)، الذي حولها رسمياً إلى مسجد ، وأرسلت وزارة الشؤون الإسلامية في الجزائر أحد موظفيها لافتتاح المسجد والعمل فيه كإمام^(١).

لكن قبل شهر من هذا الحادث، تكونت في مدينة «روبكس» (Roubaix) المجاورة، «الجمعية الدينية الإسلامية» من طرف الحركيين الذين كانوا على صلة سيئة جداً مع حكومة الجزائر، واشترت الجمعية بناء كبيراً وسط المدينة ، وقررت تحويله إلى مسجد . وكان هذا البيت قد عرض على البلدية ، ورفضت شراءه، لكن عندما قررت الجمعية شراء البيت أعلنت بلدية روبكس حقها في الشفعة، وكان يسيطر على البلدية آنذاك الحزب الاشتراكي، لكن المسلمين الحركيين احتلوا البيت في (١٧) مايو سنة (١٩٨٠م)، وعلقوا عليه لافتة تعلن: «نحن مسلمون ونريد شراء هذا البناء لتحويله إلى مسجد وبلدية «روبكس» تعارضنا ». فتحولت المشكلة داخل بلدية روبكس إلى موضوع نقاش في الصحافة الوطنية الفرنسية.

وصرح نائب عمدة مدينة روبكس لجريدة الإكسبرس: «إنني أفهم بأن المسلمين بحاجة إلى مسجد، لكن لهم مسجد في ليل، إذا احتاجوا إلى مسجد في روبكس يمكننا دراسة الموضوع، لكن لماذا في وسط المدينة؟ من الأفضل أن

(١) نفس المصدر، صفحة: (٢٩٥).

يكون المسجد في مكان مختبئ بعيداً عن المارة^(١). وقامت بعد ذلك معركة في الصحافة الفرنسية حول الموضوع، حيث ظهر الاشتراكيون ضد بناء المسجد بينما ساند بناءه اليمين المتطرف! فالاشتراكيون وبعض الأساقفة، كأسقف ليل، فضلوا هيمنة الجزائر على المسلمين بينما رفض أقصى اليمين هيمنة الجزائر، كما رفضها معظم المسلمين، وهكذا أظهرت المعركة انشطاراً واضحاً في الطرف الإسلامي، بين الذين يقبلون بهيمنة الدولة الجزائرية والذين يرفضونها.

المثال الثاني: مسجد «رين» (Rennes): في (٢٨) إبريل سنة (١٩٨٠م)، قرر المجلس البلدي في رين، الذي كان يسيطر عليه «اتحاد اليسار» بالإجماع إعطاء مساعدة للجماعة الإسلامية مقدارها (٧٥٠) ألف فرنك فرنسي؛ لتأسيس مركز ثقافي إسلامي. وذلك استجابة لطلب ممثلين عن الجماعة الإسلامية الذين كان أغلبهم يسكن الأحياء العمالية، جنوب المدينة. ولكي يتمكن المسلمون من الحصول على هذه المساندة دون أن يناقضوا قانون (١٩٠٥م) الذي يفصل بين الدولة والدين. عملوا على عدم استعمال كلمة مسجد، وبنوا فقط الدور الاجتماعي والثقافي للمركز.

ورغم ذلك، ظهرت مقاومة ضد قرار المجلس، حيث تكونت جمعية لسكان الحي؛ لمقاومة المشروع بحجة أنه سوف يؤدي إلى نزول في قيمة العقار. ثم نشر «اتحاد ايل وفيلان» (LLe et Vilaine) للعمل العمالي والمهني منشوراً يتهم فيه البلدية برغبتها في بناء مسجد. وعارضت هاتين الجمعيتين منظمات ضد العنصرية، والغرب أنه في يناير عام (١٩٨١م)، دخل الحزب الشيوعي المعركة ضد البلدية، متهماً لها برغبتها في بناء مسجد ومدرسة قرآنية. وقام هذا الحزب، باسم مبدأ الفصل بين الدين والدولة بمعارضة «أن يستعمل مال أصحاب الضرائب لتشجيع ديانة محددة»^(٢)؛ وانتصر المسلمون أخيراً على مناوئهم، وبنى المركز الثقافي الإسلامي، وافتتح رسمياً في آخر سنة (١٩٨٣م).

وفي هذه الحالة كان الانشقاق في الطرف غير المسلم بين مساندي المشروع ومناوئيه، إذ ساندته الاشتراكيون وعارضه الشيوعيون، بينما ظل المسلمون جهة واحدة في طلب انجازه.

(١) مجلة الاكسبرس: (٢٤/٥/١٩٨٠م).

(٢) "Des immigrés et des Villes", CCI, Centre Georges Pompidou, 1983.

وقد تؤدي هذه النزاعات إلى تفجير المسجد ، حتى بعد بنائه كما حدث لمسجد «رومان» (Romans) في منطقة باريز، وحدثت مشاكل من هذا القبيل عند بناء مساجد «سفران» (Sevran) في منطقة باريز، و«نانسي» (Nancy)، عاصمة اللورين، و«ليون» (Lyon)، وغيرها كثير، ويمكن الإتيان بأمثلة عديدة أخرى، وفي كل مرة تتهم الجماعة الإسلامية بأنها تابعة لإيران ، وأنها من أنصار الخميني؟ ومهاترات من هذا القبيل، وكأن هستيريا قد أصابت بعض المجتمعات الفرنسية ضد التوطين الإسلامي في فرنسا بكل مظاهره.

لقد أدت هذه المعارك حول بناء المساجد إلى إعطاء حياة جديدة للجيل الناشئ من المسلمين المولودين في فرنسا، فوجدوا فيها نضالاً لتقوية هويتهم، مما قلب كل حسابات الذين تنبأوا باندماج هذا الجيل في المجتمع الفرنسي، وفي الحقيقة كان هذا الجيل هم طليعة المناضلين بقوة وفعالية أكبر من آباءهم المهاجرين. وهكذا قوي الوجود الإسلامي في الأجيال الجديدة، مما أعطى دفعة قوية للانبعث الإسلامي في فرنسا، ولا شك أن الصحوة الإسلامية في العالم الإسلامي لها تأثير كبير على هذا الانبعث بين أبناء الأجيال الصاعدة في فرنسا. فبعد خروج الوجود الإسلامي من الخفاء داخل بيوت العمال والشقق المحولة إلى مساجد، دخل مرحلة جديدة بخروجه هذا إلى المجتمع الفرنسي، وتأكيد ذاته الإسلامية في معارك متعددة، خرج منها المسلمون منتصرين في أغلب الأحيان.

المبحث الأول

الجزائر والإسلام في فرنسا

حرصت الجزائر منذ استقلالها على التحكم في الوجود الإسلامي في فرنسا عبر سيطرتها على مسجد باريز. وكان رئيس المسجد، السيد حمزة أبو بكر، حجر العشرة في طريق ذلك. والسيد أبو بكر جزائري، له علاقة وطيدة مع الأوساط السياسية الفرنسية، وعمل لمدة (٢٥) عاماً على الاستقلال برأيه في إدارة المسجد، ووجد في ذلك مساندة من السلطات الفرنسية، غير أنه بعد الانبعث الإسلامي الذي طرأ في البلاد، والتحول الكبير الذي أشرت إليه سابقاً،

أخذت الرؤية الفرنسية تتطابق مع الرؤية الجزائرية في ضرورة السيطرة على النمو الإسلامي في فرنسا، كل لأسبابه الخاصة.

وفي شهر سبتمبر عام (١٩٨٢م)، اضطر السيد حمزة أبو بكر إلى تسليم مسجد باريز، بموافقة السلطات الفرنسية، إلى الشيخ عباس ابن الشيخ الحسين الذي عينته السلطات الجزائرية مديراً للمسجد، وهكذا أصبح موظفاً في وزارة التربية لحكومة الجزائر رئيساً لمسجد باريز، ومسؤولاً في إطار مهامه الوظيفية على إداريات الجزائريين في أوروبا، وكان عمر الشيخ عباس عند تعيينه (٧٠) سنة، وهو من بلدة ميله، شرق الجزائر، ويجهل اللغة الفرنسية تماماً، فاستعان بالشيخ قسوم، وهو موظف جزائري آخر، كنائب للرئيس وترجمان^(١).

وقام الشيخ عباس بمجهود كبير في اجتلاب الحركيين وأولادهم، وبذلك توسع نفوذ حكومة الجزائر على مسلمي فرنسا، وكان الحركيون مع الجزائر في قطيعة منذ استقلالها، إذ كانوا يمثلون في عين الحكومة الجزائرية الخيانة العظمى للثورة الجزائرية، وكانت الجزائر تمنعهم وأبنائهم من دخول أراضيها، ولو للزيارة فقط. وكانوا جميعاً حاصلين على الجنسية الفرنسية. لكن مع الهجرة الجزائرية المتنامية لفرنسا، وحصول عدد متزايد من الجزائريين على الجنسية الفرنسية، خاصة الذين يولدون في فرنسا، أصبح الحصول على الجنسية الفرنسية أكثر تقبلاً من طرف المجتمع الجزائري من ذي قبل. وبهذا ضعف عداوة الجزائريين للحركيين، خاصة وأنه أصبح واضحاً بعد جيل كامل أن اختيارهم للجنسية الفرنسية لم يضعف انتماءهم للإسلام، إذ كان قبل ذلك يعد كل جزائري يختار الجنسية الفرنسية أنه ارتد عن دينه، وبمعنى آخر، ضعف التناقض في عين المجتمع الجزائري بين الجنسية الفرنسية والانتماء الإسلامي.

ومن جهة أخرى، أخذ الحركيون أنفسهم يقتربون من الجزائر، أو بالأحرى ينجذبون إلى جذورهم الإسلامية، عندما كونوا بعد الصدمة الأولى الناتجة عن قدومهم لفرنسا، الجمعيات الأولى التي جمعتهم، وأهمها «الجبهة الوطنية للعائدين الفرنسيين ذوي الديانة الإسلامية» (Front National des Rapatriés Français de Confession Islamique FRNFCD) التي تأسست في شهر

"Les banlieus de l'Islam" Gilles Kepel. Page, 313.

(١)

فبراير (١٩٧٣م)، و«المجلس الوطني للمسلمين الفرنسيين» (Convention National des Francais Musulmans) الذي تأسس في غشت (١٩٨١م)، و«اتحاد المسلمين الفرنسيين الراجعين من الجزائر وأصدقائهم» (Confederation des Francais Musulmans Rapatries d'Algerie et Leurs Amis)^(١).

وكثيراً ما وقعت نزاعات بين هذه الجمعيات وبين الحكومة الجزائرية تطالبها بمعاملة المسلمين الفرنسيين كغيرهم من مواطنيها، وعدم منعهم من زيارة الجزائر، ثم أخذت «الجبهة» خاصة تطالب بالاهتمام بالشؤون الدينية والثقافية الإسلامية في التلفزيون الفرنسي سنة (١٩٨٩م)، بل طالبت المسلمين الفرنسيين بعدم دفع ضرائب التلفزيون لتحيزه ضد المسلمين، وهكذا أخذ الحركيون يستعيدون هويتهم الإسلامية، بينما أخذ مسجد باريز يقترب منهم، وتزعم هذا التقارب شباب الحركيين والفرنسيين البور، «كتومي دجيحة»، أحد زعماء شباب الحركيين الذين تزعم سنة (١٩٨٣م)، مسيرة عبر فرنسا من أجل المساواة وضد العنصرية.

وأخذت أسلمة الحركيين مساراً أقوى، عندما أخذت الجمعيات الحركية تغير أسماءها ؛ لاستعادة انتماء إسلامي أكثر وضوحاً. ففي مارس سنة (١٩٧٦م)، حولت «جمعية الفرنسيين الراجعين ذوي الأصول القبلية والعربية وأصدقائهم في منطقة كان» اسمها إلى «جمعية العائدين الفرنسيين المسلمين في الألب البحرية». وفي يونيو سنة (١٩٨١م)، غيرت «جمعية أبناء الحركيين وأصدقاءهم» اسمها إلى «جمعية الفرنسيين المنتمين إلى الديانة الإسلامية في الألب البحرية». وفي فبراير سنة (١٩٨٣م)، غير «اتحاد المسلمين الفرنسيين» اسمه إلى «اتحاد الإسلامي في الكار» (Gard). والأمثلة على هذا كثيرة.

وكان أول نشاط للشيخ عباس لتجميع المسلمين الفرنسيين تحت زعامته، وبالتالي زعامة الجزائر، هو عقد مؤتمر إسلامي في مدينة «ليل» في (٢٧) إبريل (١٩٨٤م)، كان له تأثير محدود، ثم عقد مؤتمراً ثانياً في مدينة «ليون» في (١٤) ديسمبر (١٩٨٥م)، كان له نجاح أكبر، وعقد مؤتمراً ثالثاً في مدينة «رويكس» في (٢٨) ديسمبر (١٩٨٩م).

وظهرت في منشورات هذا المؤتمر لأول مرة عبارة «مسلمي فرنسا» عوضاً عن

(١) نفس المصدر، صفحة: (٣٢٦).

عبارة «المسلمين في فرنسا» التي كانت تستعمل من قبل. كما ظهر بقوة في مواقع الزعامة المسلمون الحاصلون على الجنسية الفرنسية من أبناء الحركيين أو البور أو الفرنسيين معتنقي الإسلام.

وبعد مؤتمر ليون لعام (١٩٨٥م)، أصبح مسجد باريز متزعمًا لجميع المسلمين من أصل جزائري، سواء كانوا مواطنين جزائريين أو فرنسيين. ولم يتمرد على هذه الهيمنة سوى المسلمين غير الجزائريين، كالمغاربة والتونسيين والأتراك، والفرنسيين معتنقي الإسلام. وقد تجمعوا في اتحادات معارضة لسياسة مسجد باريز، أهمها «الاتحاد الوطني لمسلمي فرنسا» (Federation National des Musulmans de France, FNMF).

وهكذا أصبح مسجد باريز يطبق سياسة حكومة الجزائر فيما يخص الجماعة الإسلامية في فرنسا، خاصة في ثلاثة اتجاهات مهمة:

- ١ - مشكلة أبناء الزواج المختلط.
- ٢ - تشجيع المسلمين على الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات.
- ٣ - ومشاكل الهجرة إلى فرنسا.

توفي الشيخ عباس سنة (١٩٨٩م)، وحل محله الدكتور التجاني هدام، وهو دبلوماسي جزائري، وطبيب جراح، كان سفيراً للجزائر في المملكة العربية السعودية. تابع الدكتور هدام سياسة خلفه إلى أن وقعت أحداث الجزائر سنة (١٩٩٢م)، التي أدت إلى القطيعة بين الحركة الإسلامية في الجزائر والحكومة الجزائرية، بل إلى المجابهة، كما عين الدكتور التجاني هدام عضواً في المجلس الرئاسي الجزائري، وحاول بادئ الأمر الحفاظ على مركزه في مسجد باريز، لكن الجماعة الإسلامية في فرنسا عارضت ذلك. فاضطر الدكتور هدام إلى تقديم استقالته، وحل محله الدكتور دليل أبو بكر، ابن الشيخ حمزة أبو بكر: وهو من ذوي الجنسية الفرنسية، عاش طيلة حياته في فرنسا، ولا علاقة له بالجزائر، وبهذا أدى تصادم الحكومة الجزائرية مع الاتجاه الإسلامي في الجزائر إلى خسران نفوذ تلك الحكومة الكامل على مسجد باريز، وبالتالي على مسلمي فرنسا، وهكذا فرغ المجال لتوطين الإسلام في فرنسا^(١).

(١) نفس المصدر، صفحة: (٣٤٦).

المبحث الثاني توطيـن الإسلام في فرنسا

منذ أواسط الثمانينات من هذا القرن الميلادي، بدأت ظاهرة جديدة تبرز بين مسلمي فرنسا، وهي الدور المتزايد لعدد كبير من معتقي الإسلام الفرنسيين ، والجيل الثاني والثالث من مواليد المسلمين في فرنسا (البور)، وأبناء الحركيين في قيادة الحركة الإسلامية في فرنسا. وحيث أنه لا صلة لهؤلاء بالدول الإسلامية، فقد ساعدت قيادتهم إلى حد كبير على توطيـن الإسلام في فرنسا، ويعاكس هذا الاتجاه الحكومة الفرنسية التي تحاول فرنسة الإسلام، أو بعبارة وزير الهجرة الفرنسية: «إنشاء إسلام ثلاثي اللون (نسبة للعلم الفرنسي) يتعايش مع اللائكية الفرنسية»^(١). وبهذه تكون دخلنا آخر عقد من القرن العشرين بصراع بين توطيـن الإسلام، الذي تناضل من أجله الجماعة الإسلامية في فرنسا، وفرنسة الإسلام، الذي تحاول إنجازه الدولة الفرنسية ومؤسساتها.

اعتنقت أعداد كبيرة من الفرنسيين الإسلام منذ القرن التاسع عشر الميلادي، كما رأينا، بل وحتى قبله، من أول الشخصيات الفرنسية التي اعتنقت الإسلام الدكتور فليب كورنير « Philippe Crenier » (١٨٦٥ - ١٩٤٤) ، كان عضواً في البرلمان الفرنسي عن مدينة بوترليـر « Pontarlier »^(٢) كما ذكرنا ما لريني كنون « Rene Guenon » (١٨٨٦ - ١٩٥١م) من تأثير كبير، في أوائل هذا القرن، في تكوين أول جماعة إسلامية فرنسية. وتكاثر عدد معتقي الإسلام في العقدين الأخيرين حتى أصبح عدد المسلمين من أصل فرنسي يزيد عن المائة ألف، منهم من هم مسلمون لعدة أجيال.

ويتجه الفرنسيون والبور وشباب الحركيين إلى الرغبة في الرجوع إلى جذور الإسلام ، دون المرور على البلاد الإسلامية التي ينتقدون أوضاعها ، وحكوماتها المحاربة في غالب الأحيان لحركاتها الإسلامية. وهم يكونون القوة الدافعة لتوطيـن الإسلام في فرنسا، خاصة أن عددهم جميعاً يقارب نصف أعداد

(١) "Actualite de l'immigration " SALLAM SADEK. 1988.

(٢) "L'Islam et les Muslulmans en France "SALLAM SADEK. P. 279

الجماعة الإسلامية في فرنسا. وتزيد نسبتهم بين مسلمي فرنسا مع السنين، حيث أن أبناء المهاجرين المولودين بفرنسا يصبحون مباشرة فرنسيين. ويزيد الجماعة قوة شبابها ومستواها الثقافي. ولذلك ففي رجوعها للإسلام قوة لا يستهان بها، وتوطين الإسلام بفرنسا يكون لا شك بيدها.

والغريب في الأمر أن نقطة الانطلاق لحركة المسلمين الفرنسيين، ونظرتهم الجديدة إلى الإسلام كقوة مستقبلية لحل مشاكل المجتمع الفرنسي، كانت الثورة الطلابية الفرنسية في مايو عام (١٩٦٨م)، حيث أن هذه الثورة قلبت المفاهيم بين الشباب الفرنسي، وفتحت الباب أمام كل الأفكار الجديدة، بما فيها الأفكار الإسلامية، وأصبح لمشايع الطرق الصوفية المختلفة، في الشرق والغرب أتباع لا يستهان بهم من بين الشباب الطلابي الفرنسي.

ومن أهم زعماء الحركة الإسلامية في فرنسا السيد دانيال يوسف لوكليير (Le Cleck). وهو من عائلة متواضعة من مدينة «دانكيرك» (Dunkerque) في أقصى شمال فرنسا، بعد أن عاش حياة الضياع، قرر الرجوع إلى الله واعتناق الإسلام وانضم لجماعة التبليغ، وحج معهم مشياً على الأقدام من بريطانيا إلى الديار المقدسة، ماراً من مسجد إلى مسجد عبر أوروبا بأكملها، ثم تركيا والأردن، ثم السعودية. وهكذا تعرف في طريقه على مشاكل المسلمين، وقوى نفسه بالعبادة والرجوع إلى الله، وزاد معرفته بالإسلام بالقراءة المتواصلة. وعند رجوعه لباريز، تعرف على الأستاذ محمد حميد الله، فأصبح من طلابه المخلصين، ثم قرر الرجوع إلى الجامعة لإنهاء دراسته النظامية، وهكذا تخرج بامتياز، وهدفه أن يكون من دعاة الإسلام ببلاده، وحصل على وظيفة في شركة إعلامية، وارتفع في إدارته إلى أعلى المستويات^(١).

وأهم الاسهامات التي قام بها دانيال يوسف لوكليير في خدمة الإسلام، لم تكن فقط معرفته الإعلامية والبنكية، بل كذلك قوته الخارقة في التنظيم التي جعلت الشركات تتخاطف عليه، والتي استعملها لخدمة الجماعة الإسلامية. وهكذا كان لوكليير القوة الدافعة في تأسيس «الاتحاد الوطني لمسلمي فرنسا» بعد أن قام بمجهود جبار في تنظيم سوق اللحم الحلال في فرنسا، بعد أن كان في

"Les banlieus de l'Islam" Gilles Kepel. Page, 355.

(١)

يد الانتهازين والفاستدين.

وفي عام (١٩٨٣م)، أخذ لوكليز يتصل بالجمعيات الإسلامية في فرنسا ؛ لتكوين «لجنة لمراقبة اللحوم والمواد الحلال» فاستجابت له حوالي (٦٠) جمعية، من بينها بعض أهم الجمعيات، فعقد اجتماعاً في (١٩) نوفمبر (١٩٨٣م)، في مركز رابطة العالم الإسلامي بباريز من خلال لجنة صغيرة - برئاسة لوكليز - للتنسيق مع الحكومة الفرنسية للحصول على صفة قانونية للتعامل معها. وارتبطت الجمعيات المجتمعة في اتحاد اسمه «الطيبات» بهدف مراقبة اللحم الحلال، وطلبت الاعتراف بها من السلطات الحكومية^(١). لكن هذه السلطات رفضت ذلك. فقاد لوكليز نضاله في اتجاهين:

١ - في اتجاه مسجد باريز الذي اتهمه باسم الجماعة الإسلامية في فرنسا بالضغط على الحكومة الفرنسية لمنعها من مراقبة اللحم الحلال ؛ لأن مسجد باريز كان أكبر مستفيد من الفوضى القائمة في ذلك المجال.

٢ - حاولت «الطيبات» الحصول على مساندة من رابطة العالم الإسلامي، فحصلت عليها، إذ كتب الدكتور عمر عبد الله نصيف، أمينها العام، رسالة في مايو سنة (١٩٨٥م) للسلطات الفرنسية المختصة، يزكي فيها «الطيبات» كمراقب اللحم الحلال في فرنسا.

لكن رغم ذلك، أصرت السلطات الفرنسية على رفضها بالاعتراف، فكان رد فعل لوكليز ومسانديه تحويل المعركة من اللحم الحلال إلى تنظيم الجالية كلها في هيئة مستقلة عن مسجد باريز، وهكذا تحولت «الطيبات» إلى «الاتحاد الوطني لمسلمي فرنسا».

واستدعي لوكليز اجتماعاً في باريز في (٢٦) أكتوبر سنة (١٩٨٥م)، حضرته أكثر من (٢١٣) جمعية إسلامية في فرنسا، طالبت الحكومة الفرنسية بالاعتراف بالإسلام، وعدم التدخل في شؤون الجماعة الإسلامية الدينية، وجعل المؤتمر دعوة الشباب الفرنسي إلى الإسلام من أهم واجبات الجماعة الإسلامية بفرنسا. وتكونت في (٣٠) نوفمبر سنة (١٩٨٥م)، نتيجة هذا الاجتماع، الجمعية

(١) نفس المصدر السابق، صفحة: (٣٥٥).

التأسيسية لـ «الاتحاد الوطني لمسلمي فرنسا»، لكتابة نظام الاتحاد وانتخاب لجنته التنفيذية، وفضل لوكليز أن لا يكون عضواً في هذه اللجنة، رغم حصوله على عدد كبير من الأصوات، فانتخب لها مسلم فرنسي آخر اسمه جاك يعقوب روتي (Roty)، بينما كان من بين أعضائها الأربعة فرنسي آخر مسلم اسمه موريس عبيد الله كلوتون (Gloton). وانتخب كمساندين في اللجنة أربع فرنسيين مسلمين، مما جعل «الاتحاد» كله تحت تأثير كبير للمسلمين الفرنسيين^(١).

وتختلف طريق روتي إلى الإسلام اختلافاً كاملاً عن طريق لوكليز. فروتي ولد في عائلة فرنسية كبيرة جميع أفرادها مسلمون، حيث اعتنق جد العائلة في أوائل القرن العشرين الدين الإسلامي على يد روني جنون. وحافظت سلالة على الإسلام. ترك يعقوب روتي عمله سنة (١٩٧٦م)، وقرر أن يكرس وقته للدعوة إلى الله، فأصبح مسؤولاً في مسجد باريز عن معتنقي الإسلام، وفي ديسمبر سنة (١٩٨٤م)، أسس جمعية «حياة الإسلام في الغرب». وركز روتي عمله الإسلامي في اتجاهين مهمين، وهما:

١- حماية الناشئة الإسلامية.

٢- وتربيتها على الإسلام.

وقد كتب كتب في هذا المجال منها كتابه «صيام رمضان» مفسراً للأطفال والمراهقين^(٢).

يعد لوكليز وروتى مثالان للزعامة الإسلامية من بين معتنقي الإسلام في فرنسا، وأمثالهما أكثر، نذكر منهم روجي جارودي^(٣) الذي لكتاباته تأثير كبير في الدعوة للإسلام، ومنهم حفيدا زعيم الحزب الشيوعي الفرنسي موريس طريز (Thorez)، عبد الرحمن طريز ولطيفة طريز، ومنهم محمد لوسور (Leseur)، معلم القرآن الكريم لأطفال منطقة «كوت دور» (Gouttes d'Or) بباريز. وكان أسهم في الجهاد الأفغاني ضد الشيوعيين، وهو من مواليد منطقة

(١) نفس المصدر، صفحة: (٣٦٠).

(٢) نفس المصدر، صفحة: (٣٦٤).

(٣) هذا لا يمنع أن لهذا المفكر أفكاراً منحرفة، كاعتقاده بوحدة الوجود، وغير ذلك [المجلة].

«سان اي مارن» (Seine et Marne) سنة (١٩٧٠م)، ويتكلم بطلاقة اللغات العربية والأوردية والفارسية، ومنهم ميشال كيويتر (Choodkiewicz)، رئيس مجلس ادارة دور نشر «لوسوي» (Le Seuil) سابقاً، ومنهم مورييس بيجار (Bejart) راقص البالي الشهير، ومنهم مورييس كلوتون المذكور، ومنهم حواء دي فيتري (Eva de Vitray)، الجامعية الصوفية المعروفة، وغيرهم لا يحصى عدداً.

وأمام الضياع الذي واجهه أبناء الحركيين، والرفض المزدوج لهم من الجزائر ومن فرنسا، وجدوا خلاصهم في الإسلام، حيث ظهر من بينهم عدد من الشباب الذي ابتعد عن جاذبية اليسار الكاذبة إلى الجذور الإسلامية، عمل يدا في يد مع باقي المسلمين. ومن بين هؤلاء حملاوي مكشرة مثلاً، رئيس «المجلس الوطني للفرنسيين المسلمين»، الذي قاد عدة مظاهرات للمطالبة برفع الاضطهاد عن المسلمين الفرنسيين، وكان أبناء الحركيين في كثير من الأحيان، ولا زالوا، ضحية للعنصرية والتطرف النصراني بكل أنواعه.

ومن بين أبناء المهاجرين الذين ولدوا في فرنسا والذين يسمون «البور» زعماء للجماعة الإسلامية، منهم عبد الفريد قبطاني، مؤسس جمعية «صوت الإسلام» الذي كان له دور كبير في الاحتجاج على كفريات سلمان رشدي، والدفاع عن حقوق المسلمين في آذربيجان، وهو من مواليد باريز سنة (١٩٥٧م)، من أب إيراني وأم قبائلية جزائرية، أرسله والده إلى تونس لتعلم اللغة العربية، ثم درس في مصر وإيران. وأسس جمعيته سنة (١٩٨٦م)^(١).

المبحث الثالث

مخوارسدم فرنسي

عندما اتضح للحكومة الفرنسية، في أواسط الثمانينات من هذا القرن الميلادي، أنه ليس بالإمكان إيقاف المد الإسلامي، أخذت تفكر في طرق التحكم في مسيرته، وذلك ، وذلك بالتعاون مع الحكومات الإسلامية ، وخاصة

(١) نفس المصدر، صفحة: (٣٦٦).

حكومات المغرب والجزائر وتونس ، بصفتها الدول التي يتأصل منها معظم مسلمي فرنسا .

وأول مشكلة واجهت الحكومة الفرنسية في محاولتها التحكم في مسار الجماعة الإسلامية في فرنسا هي: عدم تنظيم هذه الجماعة في شكل هرمي، وبذلك تحدد زعامة الجماعة التي يمكن التفاهم معها، والتأثير فيها. والواقع أن التشتت الظاهر للجماعة الإسلامية هو ضمانه لاستقلال عملها، إذ لا يوجد زعيم واحد يمكنه إرغامها على اتباع رأيه، أو السير في خطه. وبذلك يمكن أن يقال أن الجماعة الإسلامية في فرنسا منظمة أفقياً، وليس هرمياً كما تريده الحكومة الفرنسية. من أجل ذلك، أسس وزير الداخلية الفرنسية، في منتصف الثمانينات، «مجلس التفكير حول الإسلام» (Conseil de Reflexion sur l'Islam)، مكون من ستة من زعماء المسلمين، مهمتهم تنظيم الجماعة الإسلامية في اتحاد واحد، يمكنه التفاوض مع الحكومة الفرنسية عن وضع المسلمين. لكن حتى الساعة لم ينجح هذا المجلس في عمله، بل لم يحصل على مساندة الجماعة الإسلامية، رغم ما تدعيه فرنسا من فصل الدولة عن الدين.

١ - أزمة الحجاب:

في عام (١٩٩٠م)، ظهرت بشكل غريب مشكلة الحجاب في المدارس الفرنسية، ذلك أن ظهور بعض الفتيات المسلمات بغطاء للرأس ، كحجاب شرعي في المدارس خلق تشنجاً في جميع الأوساط السياسية الفرنسية ففي (٤) ديسمبر سنة (١٩٩٠م)، قرر المجلس التأديبي لـ «كوليج مونفير ماي» بباريز فصل ثلاث طالبات مسلمات رفضن الامتثال لطلب إدارة المدرسة بنزع حجابهن . وأكدت محكمة باريز الإدارية قرار المدرسة، وردت اعتراض أهالي الطالبات في (٢) يوليو سنة (١٩٩١م)، لكن مجلس قضاء الدولة، وهو أعلى سلطة قضائية في فرنسا، جاء ليطلب قرار إدارة المدرسة وحكم محكمة باريز الإدارية، استناداً إلى أحكام الدستور الفرنسي التي تقول بحرية التعبير في إطار احترام مبادئ علمانية التعليم الرسمي، وأن لبس الحجاب لا يتناقض مع الدستور^(١) . كما قرر

(١) جريدة الشرق الأوسط: (٤/١١/١٩٩٢م). «مجلس شورى الدولة يظل قرار مدرسة

مجلس الدولة أن لباس الحجاب من طرف المسلمة لا يختلف عن لباس الصليب من طرف النصراني أو الطاقية من طرف اليهودي، وهو لا يمس بقاعدة المدرسة اللادينية، ولا يعد دعاية لدين ضد آخر. بهذا يكون طرد الفتيات المتحجبات خرقاً لحقوق الإنسان والدستور الفرنسي.

٢ - أزمة الجامعة الإسلامية :

كما ظهر تشنج آخر عندما أسست جامعة إسلامية في فرنسا من طرف الجامعة الإسلامية . وإذا بكتاب الدولة للشؤون الاجتماعية يصرح في (٢٥) يوليو عام (١٩٩١م) في مدينة «ليون» بأن على الدولة الفرنسية أن تؤسس جامعة إسلامية ، لتكوين زعماء فرنسيين للإسلام ^(١) ، وحسب تعبيره على هذه الجامعة أن تكون :

De former des duponts et des durants qui deviendraient Imams et
، qui eux sauraient que Peglise et Petat son scpares en France

أي : «على هذه الجامعة أن تكون دبنات ودورينات (أسماء فرنسية منتشرة) حتى يكونوا أئمة، ويعرفون هم أن الدين والدولة منفصلان في فرنسا» ، وينتهي كلامه بقوله : «إن الإسلام يكون بالوان فرنسا أو لا يكون!». ويشتكى الوزير من استيراد الأئمة من الخارج .

٣ - رفض تأشيرة دخول علماء الأزهر :

كما رفضت الحكومة الفرنسية منح تأشيرات دخول لثمانية عشر عالماً من علماء الأزهر، كانت وزارة الأوقاف المصرية قد قررت إيفادهم لإحياء ليالي شهر رمضان في فرنسا سنة (١٩٩٣م)، استجابة لطلب الجماعة الإسلامية هناك . وكان التفسير الرسمي للرفض هو أن الحكومة الاشتراكية الفرنسية تسعى بصورة حثيثة منذ عام (١٩٩٠م) لتوفير الفرصة لإقامة إسلام فرنسي محلي ^(٢) .

وقد نقل عن أحد الخبراء الفرنسيين البارزين، وهو عالم الإسلاميات برونو
بفصل ثلاث مسلمات.

(١) لوموند: (١٩٩٢/٧/٢٧).

(٢) جريدة الشرق الأوسط: (١٩٩٣/٣/٢٢).

ايتيان (Bruno Etienne) قوله: «إن كانت الأديان الأخرى قد اكتسبت لهجة وسمة فرنسية متميزة، فليس ثمة ما يدعو إلى حرمان الإسلام من فرصة أن يصبح قطاعاً فعالاً ودائماً من مكونات المجتمع الفرنسي وأن يطور شخصيته الخاصة»^(١).

والقضية إذن ليست جديدة، فمنذ أن برزت الظاهرة الإسلامية في السبعينات من هذا القرن، والجدل مستمر في فرنسا حول وضع المسلمين هناك. وقد أصبح هذا الجدل موضوع صراع بين الأحزاب السياسية المختلفة، خصوصاً إبان الانتخابات النيابية في شهر إبريل سنة (١٩٩٣م).

فكل الأحزاب متفقة على أن المسلمين ينبغي أن لا يستمروا كمجتمع له خصوصيته الثقافية والحضارية المتميزة، لكن الخلاف هو كيف يتم ذلك؟ أبالإبعاد والطرد التدريجي، أم بالاستيعاب والانصهار داخل الثقافة والتقاليد الفرنسية؟ وفيما يتبنى اليمين الموقف الأول، يقف الديقوليون مع الاشتراكيين مع حل «الاستيعاب» الثاني. ومن هنا كانت دعوة الحكومة الفرنسية إلى حكاية «إسلام فرنسي»، يراد به تذويب المسلمين في المحيط الفرنسي الكبير. من هذه الزاوية، فقد اعتبر وجود وفد علماء الأزهر في فرنسا مسعى يخل بذلك المخطط، ومهدماً لهدف «فرنسة الإسلام»، رغم أن أولئك العلماء هم موفدون حكوميون يختارون عادة بعناية شديدة من طرف حكومتهم، بحيث يظل نشاطهم مقصوراً على إقامة الشعائر والتعريف بالحد الأدنى للثقافة الإسلامية^(٢).

٤ - تأثير الوجود الإسلامي في فرنسا على مفهوم الجنسية:

أصبح المجتمع الفرنسي اليوم يعي خطر الوجود الإسلامي على أرضه، خصوصاً بعد أن تكاثر المهاجرون المسلمون في السنين الأخيرة، فبلغ عددهم ما يقارب أربعة ملايين مسلم، أغلبهم من شمال أفريقيا، والشرق الأوسط وآسيا، وأفريقيا السوداء. فأصبحت بذلك الديانة الإسلامية هي ثاني ديانة في فرنسا^(٣).

(١) نفس المصدر السابق.

(٢) نفس المصدر السابق.

(٣) لوبوان: (٦/٣/١٩٩٣م)، عدد (٨٥٩).

يتعرض المسلمون للعنصرية والاضطهاد من طرف الأهالي ومن الدولة، وينعتون بالتطرف الديني بمجرد أنهم مسلمون. فأصبحت وسائل الإعلام سواء منها المرئية، أو المسموعة، أو المقروءة، تنقل إلينا أخبار حوادث عنف واغتيال، وقتل أو حرق للبيوت، وبعض هذه الحوادث تقوم بها سلطات الدولة، كما حدث أخيراً في مدينة «طوكوان» في شمال فرنسا: حيث قتل رجال الأمن شاباً جزائرياً، وآخر أفريقياً بالرصاص، هذا إلى جانب الحوادث اليومية التي يتعرض لها الشباب المغاربة والأتراك وغيرهم من المسلمين، وما هذا إلا مظهر من مظاهر العنصرية، ورفض التساكن مع الأجنبي.

في هذا الصدد نشرت جريدة «لوفيفارو» الفرنسية تصريحاً لوزير الهجرة «أدوار بلادور» يتحدث فيه عن «الحد من عدد المهاجرين إلى فرنسا من (١٥٠) ألف مهاجر إلى (٦٠) ألف». وقد صرح بأنه سيتم «تقليص عدد المهاجرين دون احتساب للمهاجرين السريين، وذلك بالنظر إلى الظروف الاقتصادية الراهنة». كما صرح بأنه: «يجب إعادة النظر في قضية الهجرة، وقانون منح الجنسية للأجنبي، وأنه يجب أن لا تكتسب بالولادة مباشرة، ولكن عند سن (١٨) سنة»^(١).

(١) لوفيفارو: (١٩٩٣/٤/٥م).

مِثَامَةٌ

إن الجماعة الإسلامية في فرنسا لا زالت في فترة التكوين. لكن رغم ذلك، فقد نجحت في مدى عشرين سنة في الخروج من العدم ؛ لتصل إلى مستوى يمكن أن يجعلها مجتمعاً إسلامياً ذا شخصية ذاتية. سيصبح عن قريب إن شاء الله من أهم المجتمعات الإسلامية في أوروبا. وفي المستقبل القريب سوف تصبح نسبة المسلمين في فرنسا لا تقل عن عُشر السكان، بينما تصبح عدد المساجد بالآلاف. وهكذا ستكون الجماعة الإسلامية في فرنسا لا تقل عدداً ، عن الجماعات الإسلامية القديمة في بلدان كالهند والصين ودول شرق أوروبا.

وقد أصبح للجماعة الإسلامية في فرنسا إرادة خاصة واضحة، تحاول توطین نفسها في فرنسا عبر ثلاثة عناصر فرنسية من عناصرها، وهم: معتنقو الإسلام بين الفرنسيين؛ وأبناء الحركيين، والبور الذين سوف يصبح لهم دور أكبر في الوجود الإسلامي في فرنسا، وبتزايد أعداد هذه العناصر الثلاثة، سوف يتلاشى نفوذ الحكومات الإسلامية على هذه الجماعة مع مر السنين، بتناقص نسبة الأجانب داخل الجماعة الإسلامية الفرنسية، إذ أن كل الجيل الصاعد سيكون فرنسياً لا محالة.

فالمعركة القادمة التي ستخوضها الجماعة الإسلامية في فرنسا ستكون تأسيس مؤسساتها الإسلامية حتى تحافظ على الإسلام في الجيل الصاعد، ومن حقها أن يكون لها مدارس كما للنصارى واليهود، حسب القانون الفرنسي، وهذا ما ستطالب به بكل إلحاح.

ولا زالت الحكومة والأوساط السياسية الفرنسية تطمع في مقاومة الوجود الإسلامي في معركة خاسرة، بكل الوسائل المتاحة في إطار الديمقراطية في الجزائر، وأعلنت الحكومة المتسلطة الحرب على التيار الإسلامي، فأدت تلك الأحداث إلى انتصار الجماعة الإسلامية بفرنسا بحصولها على استقلالها التام عن الحكومة الجزائرية، كما أعطت تلك الأحداث دفعة جديدة ؛ لرغبة هذه الجماعة في توطین نفسها بفرنسا، بينما سيؤدي انتصار اليمين في فرنسا إلى محاولة إيقاف الينابيع الثلاثة التي تؤدي إلى توطین الإسلام، ومحاولة استعمالها لتدجينه،

وبهذا ستقدم الحكومة اليمينية ولا شك على اتخاذ القرارات التالية :

١ - مضاعفة الهجوم على الإسلام في الصحافة والأوساط الرسمية، وفي الإذاعة والتلفزة، ونعت كل من ينتمي إليه بالتطرف. بهذه ستحاول الحكومة إيقاف عدد معتنقي الإسلام بين الفرنسيين، ولا أظنها تنجح في هذا المجهود.

٢ - ينص القانون الفرنسي ، على أن كل من يولد في فرنسا هو فرنسي، وتريد الحكومة الفرنسية اليمينية أن تغير هذا القانون، وذلك بإعطاء حق التجنس لمن يولد في فرنسا ، شرط أن يطلبه عندما يصير عمره (١٨) سنة، وبهذا ستحاول الحكومة الحد من عدد البور المتزايد بحصول مواليد المسلمين على الجنسية الفرنسية، وهكذا يظل المسلمون أجانب كأبائهم.

٣ - ستحاول الحكومة اليمينية الفرنسية الحد من تزايد أعداد المسلمين بخلق صعوبات شتى في طريق جمع شمل العائلات حسب القوانين القائمة الآن، وكذلك بوضع العراقيل في طريق زواج الأجنبي أو الأجنبية بالفرنسي أو الفرنسية (مسلم أو غير مسلم)، بدعوى أن تلك الزيجات إنما هي صورية للحصول على الإقامة فقط.

وهكذا ترى أن الجماعة الإسلامية في فرنسا ستدخل طوراً جديداً من الصعوبات في تحديد كيانها مع الحكومة الفرنسية ، التي أخذت تتزعم التخويف من الوجود الإسلامي في كل أوروبا، ويظهر هذا جلياً في مساندة الحكومات الفرنسية، اليمينية واليسارية، للمجرمين الصرب في جرائمهم ضد المسلمين البوسنيين، مما جعل المراقب يتخوف من رجوع المسؤولين الفرنسيين إلى التفكير الصليبي الذي كنا نظنه قد غاب مع القرون الوسطى.

لكن الذي يجعل الصورة أقل سواداً هو أن هذا الفكر المتطرف لبعض الأوساط الحاكمة الفرنسية لا يشترك فيه كل الشعب الفرنسي ، كما لم تعد فيه الكنيسة النصرانية تستجيب لحاجته الروحانية، وهذا يجعلنا نؤمن إيماناً قاطعاً أن الجماعة الإسلامية المولودة جديداً في فرنسا ستكبر وستعيش حياة زاهرة. وبذلك تنجح محاولة الإسلام الخامسة للاستيطان في فرنسا، إن شاء الله تعالى.